Republic Of Yemen
Ministry Of Higher Education
The Faculty Of Managerial And Financial Sciences
Department Of Accounting

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
كلية العلوم الادارية والمالية
قسم المحاسبة

دور المراجع الداخلي في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة

اعداد الطلاب:

١-حسام فؤاد سعيد العامري
٢- هشام محمد ابوبكر الشيباني
٣-عبدالرحمن محمد الحوثي
٤- عماد علي الحماطي
٥- يحيى يحيى احمد الدره
٦-زكريا لطف يحيى الوشلي

اشراف الدكتور

محسن مثنى

١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م


بسم الله الرحمن الرحيم

...(وما توفيقي إلا بالله عليه
توكلت و اليه أنيب)

صدق الله العظيم

سورة هود الآية88

الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى ابائنا وامهاتنا وإخواننا الأعزاء

إلى أستاذنا القدير الذي مهما شكرته لن أوفيه حقه الدكتور محسن مثنى.

إلى كل الأهل والأقارب إلى كل زملائي و زميلاتي.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع إلى كل من يسعده تقدمي ونجاحي إلى كل الذين أحبهم ويحبونني

الشـــكر –

الحمدلله أولا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

- أتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى أستاذنا الفاضل الدكتور محسن مثنى على التوجيهات والملاحظات القيمة التي أفادنا بها طوال إنجاز هذا العمل، وتحفيزه الدائم وتوجيهاته القيمة لنا طيلة مشوارنا الجامعي، حفظك الله يا رمز العطاء.

- تحية احترام وعرفان أستاذنا عميد الكلية جميل الجويد على الروح الطيبة في التعامل فلك منا كل التقدير والاحترام.

- كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتنا أعضاء اللجنة الذين تفضلوا بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة هذا العمل المتواضع، والذين ستكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل الاهتمام والتقدير .

-كما نتقدم بشكرنا العميق وخالص امتناننا إلى جميع أساتذتنا طيلة مشوارنا الدراسي، وكل أصحاب الفضل العلمي علينا، أصحاب الرسالة السامية، فلكم كل الحب والتقدير والاحترام.

الفصل الاول

الاطـــار العـــام للدراســـــــة

- المقدمة
- مشكلـــة البحـــث
- أهـــمية البحـــث
- أهـــداف البـــحث
- فرضية البحـــث
- منهجية البـــحث
- مجتمع وعينية البحـــث
- مصادر جمع البيانات
- محددات البحـــث
- اسباب اختيار البحـــث
- صعوبة البحث
- الدراسات السابقة
- اهم المصطلحات
- هيكل ومواضيع البحث

○ المقدمــة

لقد كان لظهور الثورة الصناعيةٌ أثر كبيرٌ على الأنشطة الاقتصاديةٌ من حيثٌ تنظيمٌها وعملها بحيثٌ ظٌهر هذا جليا من خلال انفصال الملكيةٌ عن الإدارة على خلاف ما كان سابقا وبالتالي لم يعٌد للمالك أي صلاحية في المؤسسة من ناحيةٌ تسييرٌها ومراقبتها بحيثٌ جعله لا يطلع بشكل مباشر وكافي على واقع المؤسسة الحقيقٌي ، وكذا وجهة رأس ماله المساهم به في المؤسسة ومنه أصبح ضروري وجود طرف ثالث اخر محايدٌ كوسيط بينٌه وبينٌ المؤسسة يطٌلع من خلالها المتعاملينٌ على حالة المؤسسة وفي نفس الوقت يقٌدم النصح للإدارة من اجل تصحيحٌ الأخطاء والتلاعب التي قد تحدث وهذا عن طريقٌ المراجعة التي تقٌوم بها في المؤسسة المعنيةٌ بالاعتماد على وسائل وإجراءات خاصة وكذلك فإن ظهور الثورة الصناعيةٌ في القرن التاسع عشر احدث تغيرٌات جذريةٌ في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة وفي مجالات الحيأة بصفة عامة فتحول المصنع الصغيرٌ إلى مؤسسة كبيرٌة ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة فتعددت أشكال المؤسسات من الناحيةٌ القانونيةٌ وكذلك من ناحيةٌ النشاط ؛ فظهرت المؤسسات ذات الامتداد الإقليميٌ في الوطن وتبعها ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيأٌت فكان لابد من إحالة الأمر لذوي الاختصاص من مسيرٌينٌ وماليينٌ واستلزم وجود رقابة تحمي اموال المستثمرينٌ من تعسف المسيرٌينٌ وهو ما يفٌترض ان حٌققه التسجيلٌ المحاسبي السليمٌ للعمليأٌت في المؤسسات هنا بدأت أهميةٌ المراجعة داخل المؤسسات سواء كانت خارجيةٌ تٌم بواسطة أفراد من خارج المؤسسة ومراجعه داخليةٌ تٌم بواسطة أفراد من داخل المؤسسة فاصبح المراجع بمثابة العينٌ الساهرة على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم الماليةٌ والختاميةٌ ومدى أمكانيةٌ الاعتماد عليهٌا .

فأصبحت بذلك المراجعة كيأٌن ملموس، ووجود ظاهر للعيأٌن وأصبح لها خطورتها وأهميتٌها في الميدٌان الاقتصادي، و يرٌجع السبب في إن المحاسبة ليسٌت غايةٌ بحد ذاتها بل وسيلٌة لتحديدٌ الغايةٌ هدفها خدمة الأشخاص الذينٌ يستٌخدمون البيأٌنات المحاسبية ويعٌتمدون عليهٌا في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبليةٌ ومن هؤلاء الأشخاص والمؤسسات التٌي يهمها العمل نجد المديرين الذي يعتمدون على القوائم المالية (الحسابات الختاميٌة) وما فيٌها من بيانات والتي تقدمها المشروعات المختلفة قبل اتخاذ القرار بتوجيه مدخراتهم وينٌبغي أن نذكر الهيئٌات الحكوميةٌ المختلفة وأجهزة الدولة المحددة التي تعتمد اعتماد كليا على البيأٌنات الحسابيةٌ في أغراض كثيرٌة نذكر منها التخطيطٌ الاستراتيجٌي التنفيذٌي والأشراف والمراقبة على المؤسسات التي لها مساس بالمرافق العامة وفرض الضرائب المختلفة ، وتحديدٌ الأسعار وبعض السلع والخدمات الضروريةٌ ، وتقريرٌ المنح .....الخ، لذا من المهم ان تتشدد الادارة بشكل قوي الي جانب اشراف المكلفين بالرقابة على منع التحريف والتلاعب مما يقلل من فرص حدوثه ومنع وقوعه، وهذا يشمل ثقافة الأمانة، والسلوك الأخلاقي ويجب علي الادارة والمكلفين بالرقابة ايصال واظهار هذه الثقافة المبنية علي مجموعة من القيم وهي توفير البيانات للأفراد الذين يستخدمون هذه البيانات فيما يتعلق بكيفية أداء المنشاة لأعماله[1]

وسنقوم نحن الباحثون بتسليط الضوء على هذا الجانب من البحث لتعرف على دور المرجع الداخلي في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم الماليةٌ.

مشكلة البحث

تحتاج القطاعات المختلفة للمراجع الداخلي ليعُمل على الحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم الماليةٌ وتنميتُها يحقق أهدافها الساميةٌ لخدمة المجتمع اليمُني ونظرا للمشكلات التي يوُاجهّا المراجع الداخلي والسبل والإجراءات التي يتُبعها المراجع الداخلي للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم الماليةٌ وكذلك الخطاء والتلاعب بالقوائم الماليةٌ يسُاهم المراجع الداخلي في تحسينٌ الأداء للمنشأة ككل وبناء عليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي::

١. **ما دور المراجع الداخلي في الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية؟**

وحيث يتفرع من السؤال الرئيسي للمشكلة الأسئلة الفرعية التالية:

٢. **ما مدى تأثير الإجراءات المتبعة من قبل المراجع الداخلي للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم الماليةٌ ؟**

٣. **ما دور الحوكمة في تعزيز المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية ؟**

٤. **ما مدى تأثير صلاحيات المراجع الداخلي في الحد من الاخطاء في البنوك اليمنية في القطاعات الخاصة والعامة؟**

أهمية البحث

تكمن أهمية المراجع الداخلي في الدور الذي يلعبه في الحد من الخطاء والتلاعب بالقوائم الماليةٌ والدور الذي تتمتع به القطاعات المختلفة حيثٌ يشُكل المراجع الداخلي محور أساسي داخل القطاعات المختلفة.

كما تبرز أهمة البحث من ناحيتين :

- ✓ **الأهمية العلمّية للبحث**: تبرز أهمية البحث من الناحية العلمية بكونه يعالج موضوع الرقابة الداخليةٌ للقطاعات المختلفة كما ان هذا الموضوع يعد في تقدير الباحثين من المواضيع الملحة والهامة في الوضع الراهن وكذلك نظرا للتطورات والتقنية الحديثة .
- ✓ **من الناحية العملية** : تبرز أهمية البحث من الناحية العملية لكونه يساعد في محاولة إيجاد تقنيةٌ حديثة من الايجابيات التي تتناسب مع طبيعة ونشاط المنشأة.

أهداف البحث

١. **التعرف على دور المراجع الداخلي في الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية؟**

وحيث يتفرع من الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية:

٢. **التعرف على مدى تأثير الإجراءات المتبعة من قبل المراجع الداخلي للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم الماليةٌ ؟**

٣. **التعرف على دور الحوكمة في تعزيز المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية ؟**

٤. **التعرف على تأثير صلاحيات المراجع الداخلي في الحد من الاخطاء في البنوك اليمنية في القطاعات الخاصة والعامة؟**

فرضيات البحث

للإجابة علي تساؤلات المشكلة البحثية وكمنطلق الدراسة، فأننا قمنا بوضع الفرضيات التالية.

الفرضّية الرئّيسية: هنا علاقه ذات دلاله احصائية بين المراجع الداخلي والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.

والتي انبعثت منها الفرضيات الفرعية الأتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الاجراءات المتبعة من قبل المراجع الداخلي وبين الحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم .

الفرضّية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الحوكمة والمراجعة الداخلية للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.

الفرضّية الثالثة : هناك علاقة ذات دلاله احصائية بين صلاحية المراجع الداخلي والحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.

منهجية البحث

- استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة وتحليل واختبار صحه الفرضيات وفق بيانات الدراسة الميدانية لكونه هذا أنسب المناهج لمثل هذه البحوث أي أن دور الباحث هو جمع المعلومات وتحليلُها واستخلاص النتائج منها وتقديمُ الحلول المناسبة لها.
- كما اتبعنا المنهج التاريخي من خلال استعراض الدراسات السابقة.

مجتمع و عينة البحث

- يمثل مجتمع البحث في جميعُ القطاعات المصرفية المختلفة في مدينُة صنعاء وعددها (١) قطاع الحكومي (البنك المركزي). و(٢) القطاع الخاص (بنك اليمن والكويت، البنك اليمني للإنشاء والتعمير) وذألك لعام ٢٠٢٢
- أما عينُة البحث سوف تكون من مدراء الإدارة والشؤون الماليةُ ومدراء الحسابات عددها في القطاعات المختلفة في مدينُه صنعاء

مصادر جمع البيانات

تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية حيث اعتمدنا في جمع البيانات على مصدرين:

مصادر اولية : من خلال المقابلات الشخصيةٌ والاستبيأنات وذلك بوضع استبيان بناء على الاطار النظري لاختيار الفرضية .

مصادر ثانوية : تتمثل من خلال الاستعانة بالكتب والمراجع والمجلات العلمية والرسائل الجامعية و البحوث على صفحات الويب السابقة ذات العلاقة بالمراجعة والمعايير الدولية .

محددات البحث

المحددات الموضوعيّة: دور المراجع الداخلي في الحد من الأخطاء والتلاعب وأثر ذلك على القوائم الماليةٌ.

المحددات المكانية : تم إجراء البحث على الجانب المصرفي في القطاعات الحكوميةٌ والخاصة المختلفة في مدينٌة صنعاء .

المحددات الزمنيّة : تم إجراء النزول الميداني لجميع المعلومات للجانب العملي في ٢٠٢٢م

اسباب اختيار البحث

ان اختيارنا لهذه الدراسة تكمن لجملة من الاسباب الموضوعية والذاتية :

أولا الموضوعية:

- المساهمة في اثراء مكتبة الجامعة من هذه الدراسة وتشجيع الباحثين بالقيام بهذا النوع من الدراسات .

ثانيا: مبررات ذاتية:

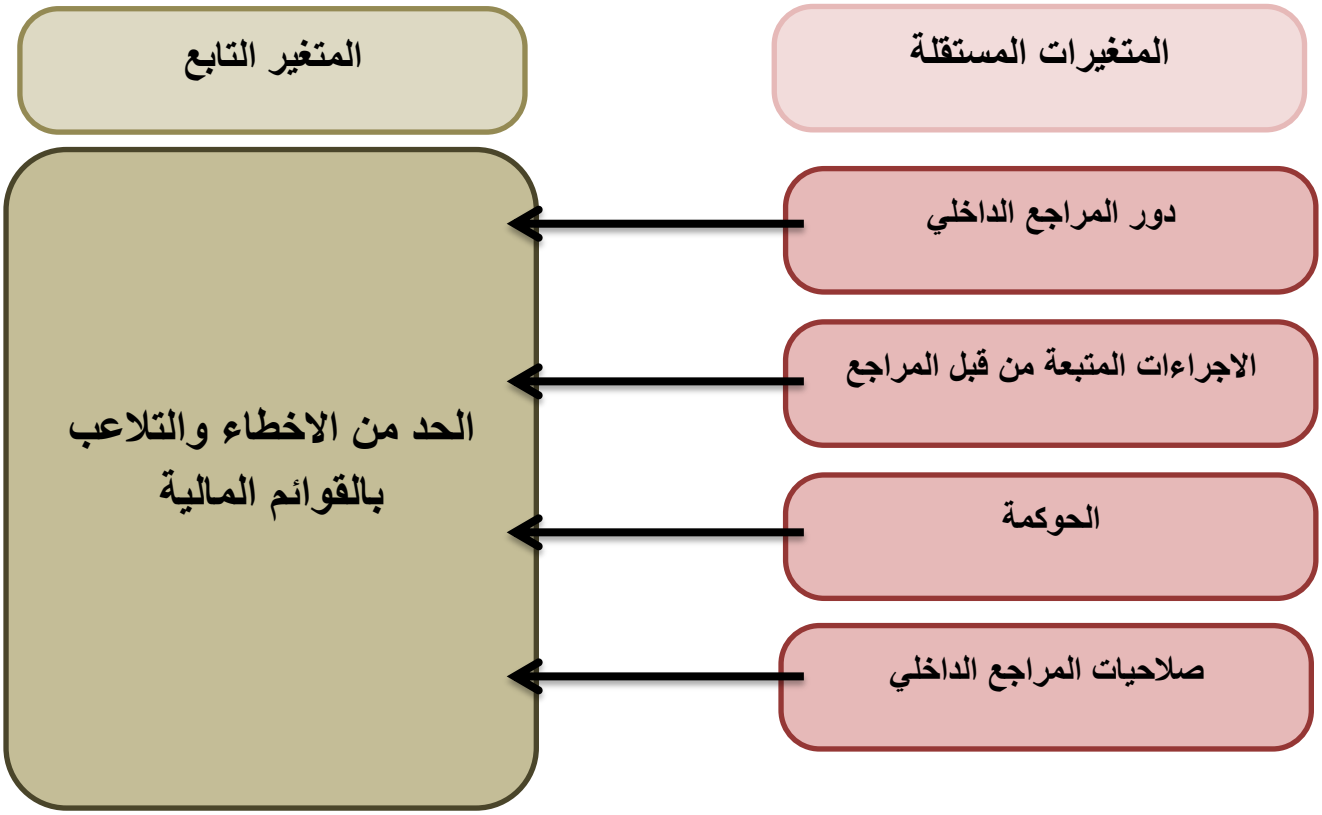
- الاهتمام الشخصي بالمراجعة الداخلية.
- في حدود الاطلاع فان الاهتمام بدور المراجع من المواضيع قليلة التناول.

صعوبة البحث

واجهت الباحثون عدد من الصعوبات عند البحث والدراسة ومن اهم الصعوبات التي وجهناها هي :

- شحة الدراسة في هذا الموضوع في البيئة المحلية .
- قلة الكتب والمراجع في المكتبة الجامعية .

متغيرات الدراسة:



الدراسات السابقة

سنقوم باستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث نستعرض بعضا منها فيما يلي:

الدراسات العربية

- **دراسة عائشة(٢٠١٤_٢٠١٥)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيقُ الداخلي في تحسينُ الأداء المالي للمؤسسات المصرفيةُ في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وظيفُة التدقيقُ الداخلي تعد من أهم الوظائف بالمؤسسة خاصة المالي بالنسبة للبنوك فهو الذي يقُوم بتقييمُ الأداء المالي داخل البنك و كذا فهو يعُتبر كأداة من أدوات الرقابة الداخليةُ خاصة المسؤوليةُ المهنيةُ لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم الماليةُ في الجانب المالي إذ تقوم بالرقابة على المقبوضات بكل أحجامها وخاصة المقبوضات النقديةُ الكبيرُة وكذا يقُوم التدقيق الداخلي بتقديمُ استشارات للإدارة، فهو يقُوم بتقديمُ خدمات للإدارة بخلاف التقاريرُ المالية .

- **دراسة شرينُ (٢٠١٢_١٤٣٣).**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على جوانب المسؤوليةُ المهنيةُ لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم الماليةُ وفقآ لمعايير التدقيق الدولية، وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤوليتهم المهنية، ومدى توافر الكفاءة العلميةُ والعملية والخبرة المهنيةُ لديهُم، ومدى التزامهم بتخطيطُ عمليةُ التدقيق وقدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة، وانتهاء بالمعوقات التي تؤثر على قدرة المدقق في أداء مسؤوليتُه المهنيةُ. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يلُتزم مدققو الحسابات المزاولينُ للمهنة في قطاع غزة بتدقيقُ القوائم الماليةُ وفق معاييرُ التدقيقُ الدوليةُ، وهذه النتيجُة تنسجم مع المتطلبات القانونيةُ للبيئُة الفلسطينيةُ التي تفرض تدقيقُ الشركات المساهمة العامة وفق معاييرُ التدقيقُ الدوليةُ، الأمر الذي يعُزز من قدرة المدققينُ على اكتشاف التحريفُات والتلاعبات بالقوائم الماليةُ، وأيضًا يتُوفر لدى مدققي الحسابات المزاولينُ للمهنة في قطاع غزة الكفاءة العلمية والعمليُة والخبرة المهنيةُ أثناء تأديةُ عملهم مما يعُزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ .

وقد لخصت الدراسة إلى عدد من التوصيأت أهمها: ينُبغي على المنظمات المهنيةُ القيُام بتحديدُ مسؤوليأت المدققينُ بشكل دقيقُ مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في التقاريرُ الماليةُ، وذلك حتى يمُكن لمستخدم التقاريرُ الماليةُ أن يثُقوا بآرائهم وبعدالة هذه التقاريرُ في التعبيرُ عن المراكز الماليةُ ونتائج الأعمال للمنشآت، وأيضًا ضرورة فرض آليأت معينُة من قبل هيئُة الأوراق الماليةُ لرقابة

جودة أداء مكاتب التدقيقُ المعتمدة من قبل الهيئُة ومدى انسجام آليأت التدقيقُ مع معاييرُ التدقيقُ الدوليةُ.

- **دراسة الطاهر (2012)**

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات هل هناك علاقة ارتباطيه بين نوعية المراجعة ومستوى الاجراءات التي تستخدمها إدارة المصرف لحماية أصولها؟ وهل هناك علاقة ارتباطيه بين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي ومستوى تنفيذ عمليات المراجعة ؟ وهدفت الدراسة إلى ابراز دور المراجعة الداخلية في زيادة كفاءة وفعالية الأداء في المصارف، توضيح إلى أي مدى تساعد المراجعة الداخلية على حماية أصول المصارف وتقويم أدائها، وقد ظهرت أهمية الدراسة في إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين وتجويد كفاءة الأداء في المصارف التجارية والمحافظة على أصول المصرف اعتماداً على سلامة وقوة المراجعة الداخلية في توضيح الحماية الكافية لأصول المصرف من الغش والتزوير والاختلاس، وافترضت هذه الدراسة أن هناك علاقة ارتباطيه بين نوعية المراجعة ومستوى الاجراءات التي تستخدمها إدارة المصرف لحماية أصولها ،وأن هناك علاقة ارتباطيه بين الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي ومستوى تنفيذ عمليات المراجعة ، ومن نتائج الدراسة الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وفعالية اجراءات تؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء في المصرف، والتأهيل الجيد والتدريب المستمر للمراجعين الداخلين يؤدي إلى رفع معدلات الكفاءة والفعالية في حماية أصول المصرف .ومما أوصت به ضرورة أداء المراجع الداخلي لمسؤولياته بما يتماشى مع المعايير المهنية لضمان قوة أداء المراجعة الداخلية وكفاءتها، وضرورة قيام دورات تدريبية وبصورة مستمرة للمراجعين الداخلين لمواكبة التطورات التي تطرأ على مهنة المراجعة الداخلية .تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الباحثة في أنها ركزت على دور المراجعة الداخلية في حماية الأصول وتقويم كفاءة وفعالية الأداء في المصارف التجارية وتركز دراسة الباحثة على الدور السليم لمراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية.

- **دراسة شيرين[1] (2012)**

مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :ما مدى التزام مدققي الحسابات في قطاع غزة بالمسؤولية المهنية لاكتشاف الغش والخطاء في القوائم المالية؟ وتتفرع منة الأسئلة التالية : ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية لاكتشاف الغش والخطاء؟ ما مدى التزام مدقق الحسابات بتخطيط اجراءات عملية التدقيق لاكتشاف الغش والخطأ ؟ما مدى توفر الكفاءة العلمية والخبرة المهنية اللازمة لتمكين مدقق الحسابات من اكتشاف الغش والخطأ ؟ ما هي المعوقات التي توثر على قدرة المدقق في أداء مسؤوليته المهنية؟ وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وقد نبعت أهمية الدراسة من خلال تعزيز ثقافة

التدقيق وابراز جوانب المسؤولية المهنية الملقاة على عاتق مدققي الحسابات .وقد بنيت الدراسة على عدد من الفرضيات هي: يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطاء .توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية .يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية أثناء تأدية عملهم مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ . يلتزم مدققو الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة بالتخطيط السابق لعملية التدقيق وهذا لما له أثر واضح على قدرة المدققين في اكتشاف الغش والخطأ.وقد لخصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها : ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في التقارير المالية ،وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يثقوا بآرائهم وبعدالة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية ونتائج الأعمال للمنشآت، وأيضا يجب على المدقق أن يقوم بفهم كافٍ لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة، النظام المحاسبي، واجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق لكي يخفف من مخاطر عملية التدقيق.تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثة في أنها ركزت على المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطاء في القوائم المالية وتركز دراسة الباحثة على الدور السليم للمراجعة في الحد من الأخطاء المحاسبية.

- **دراسة (النزلي،2009)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسؤولية مجالس الإدارة، ومدققي الحسابات عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وكذلك تحديد مسؤوليتها عن توفير الوسائل الكفيلة لمنع هذا التحريف والتلاعب.

وتكون مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة بالبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية وهي(مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدققو الحسابات، وجهات الرقابة والإشراف).

أما عينة الدراسة وعددها (180) فردا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

اتفقت آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة وبدرجة مرتفعة نسبياً بأن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية و مدققي حسابات تلك الشركات بأنهم مسؤولون عن توفير الظروف والشروط البيئية اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات، كما اتفقت آراء تلك الفئات أيضاً بأن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمون في الواقع العملي بتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات ،لكن

من جانب آخر كشفت الدراسة عن وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء تلك الفئات بشأن مدى الالتزام الفعلي لمدققي حسابات تلك الشركات بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

- **.دراسة المومني والبدور، (2008)**

يتوافق مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اتباع مدققي الحسابات الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش،

وقد بينت نتائج الباحثين أن مدققي الحسابات الأردنيين ملتزمون بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240) (من خلال التزامهم بالإجراءات المناسبة التي نص عليها المعيار للكشف عن حالات الغش، والتزامهم بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، كذلك التزامهم باتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

- **دراسة الشنواني، (2004)**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الاختلاس والتلاعب فضلاً عن AICPAفي ظل معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المسؤولية القانونية لمفتشي الحسابات في أجهزة الرقابة في سوريا، فضلاً عن دراسة مجموعة من حالات الاختلاس التي تمت في الوحدات الحكومية خلال الفترة الواقعة ما بين عام1978 وعام 1991 ، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تحليل(11) واقعة اختلاس وتزوير، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معظم حالات الاختلاس كان سببها عدم مراعاة قواعد الرقابة الداخلية، وغياب دور مفتش الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في الكشف المبكر عن الخلل الحاصل في أنظمة الرقابة المحاسبية والمالية لمؤسسات الدولة الأمر الذي أدى إلى استمرار بعض وقائع الاختلاس مدة طويلة واكتشافها فيما بعد عن طريق الإخبار وليس من خلال التدقيق التي يقوم بها مفتش الهيئة والجهاز، وغياب دور المراجعة الداخلية، وأيضاً عدم تقيد المسؤولين في الإدارة العليا بقواعد النظام الداخلي والقوانين.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Moyes and Hassan, 1996)[1]بعنوان " العوامل التي تزيد من إمكانية الكشف عن التحريف والتلاعب عند تدقيق الحسابات المالية."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تزيد من امكانية الكشف عن التحريف والتلاعب عند تدقيق الحسابات المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال مسح لعينة من (375)مدققاً، وجد الباحثان أن خبرة المدقق ونجاح مكتب التدقيق في الكشف سابقًا عن التحريف والتلاعب، هما متغيران مهمان في الكشف عن التحريف والتلاعب في عملية التدقيق وقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الامريكية.

كما وجد الباحثان أن متغيرات شهادة المدقق القانوني(CPA ،ومراجعة الأقران، وحجم المؤسسة تؤثر فقط على بعض عمليات التدقيق، كما قام أفراد العينة بتقييم فاعلية (218) إجراء من إجراءات التدقيق التي تستخدم للكشف عن التحريف والتلاعب، حيث تم ربط هذه الإجراءات بأربع من دورات التدقيق وهي :دورة المشتريات، دورة المخازن والمستودعات، دورة الرواتب وشؤون العاملين، ودورة المبيعات والتحصيل.

- دراسة(Lee،1995)[2]بعنوان"أهمية الإجراءات لعملية الكشف عن التحريف والتلاعب والخداع في عملية التدقيق."

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد أهم الإجراءات التي يتوجب على المدقق اتباعها للكشف عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد كشفت عن أن الخسائر الناجمة عن تلاعب المديرين تفوق بحوالي ستة عشر ضعفاً الخسائر الناجمة عن تلاعب الموظفين، الأمر الذي حدا بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يغير من متطلباته لعملية التدقيق بأن يعطي أهمية أكبر لإجراءات ومتطلبات عمليات الكشف عن التحريف والتلاعب والخداع في كل عملية تدقيقية يقومون بها، وأن الشركات الست الكبرى والتي قل عددها إلى أربع في عام 2004 ، ترفض حوالي(100- 50عميل جديد كل سنة بعد التأكد من سمعة هؤلاء العملاء الجدد وإمكانية القيام بأعمال التدقيق لديهم بكافة إجراءاتها، حيث اصبحت شركات التدقيق تنتقي العملاء الجدد خوفاً على سمعتها وعلى علاقاتها مع العملاء القدامى والجدد لا سيما وأن شركات التدقيق تنفق حوالي 12 % من إيراداتها على القضايا المرفوعة ضدها

التعقيب علي الدراسة

ركزت الدراسات السابقة على مسؤولية المراجع عن اكتشاف الخطاء والغش ،ومدى تخفيض التظليل في التقارير المالية ،وعالجت المواضيع الخاصة بالمراجعين كمسؤوليتهم القانونية اتجاه الغير والصعوبات التي يواجه مدققي الحسابات ومناقشه الاساليب التي يمكن استخدامها من قبل المدققين من اجل اكتشاف الغش ومدى التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها طبقت في البيئة اليمنية التي تمر في ظروف خاصه لم تستقر وكما انها عالجت موضوع علي قد من الأهمية العلمية وهو(اكتشاف الخطاء والعش في القوائم المالية)،كما وضحت وناقشت دور الحوكمه والحد من الاخطاء والتلاعب ،وناقشت الاطار النظري للمراجع الداخلي وموصفاته وصلاحياته

اهم المصطلحات

١) **الرقابة الداخلية** (الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

٢) **المراجعة الداخلية**: عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة ، وهي ايضاً وسيلة فعالة تهدف الى مساعدة الادارة في التحقق من تنفيذ السياسات الادارية التي تكفل الحماية للاصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية ، والهادفة للحصول على اكبر كفاية انتاجية.

٣) **مدقق الحسابات :**هو الشخص الذي يمارس المهنة كعضو في شركة أو مكاتب مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية .ويتميز هؤلاء المدققين بتأهيلهم العلمي والعملي واستقلاليتهم الذهنية والفعلية، ويقومون بالتدقيق المالي بناء على معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق المقبولة عموماً.[١]

٤) **التحريف او الغش (التلاعب)**:فهو عبارة عن ذلك التحريف او الاستبعاد المتعمد لمبالغ اوافصاحات معينة في القوائم المالية وهي غالبا ما ترتكب لرغبة مرتكبيها في اخفاء جهلهم او عدم كفاءتهم او لرغبتهم في تغطية سرقات واختلاسات كبيرة في النقدية او البضاعة او تقديم تقارير مالية غير حقيقية[٢]

٥) **الخطاء الجوهري** : هو ما ينتج عنه تحريفات جوهرية غير مقصودة في البيانات المالية.

٦) **القوائم المالية** :تمثل القوائم المالية المصدر الاساسي للمعلومات المالية التي يعتمد عليها الكثير من المستخدمين وتعتبر ادارة المنشاء هي المسؤولة عن اعدادها فيجب ان تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين حين تقوم الادارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فتره معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية.

---

[٢] الاتحاد الدولي للمحاسبين:2007.مرجع سابق

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول ،يشمل الفصل الاول على الإطار المنهجي والدراسات السابقة . يتناول الباحثون في الفصل الثاني من الدراسة الإطار النظري للمراجعة من خلال المباحث التالية-:المبحث الأول : المراجعة الداخلية نشأتها وتعريفها المبحث الثاني :المراجع الداخلي. يتناول الباحثون في الفصل الثالث من الدراسة دور المراجعة في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية من خلال المباحث التالية -: المبحث الأول :الخطاء والتلاعب بالقوائم المالية وأنواعها المبحث الثاني: دور المراجعة في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية .

يتناول الباحثون في الفصل الرابع من الدراسة عرض وتحليل البيانات من خلال المباحث التالية -:المبحث الأول :عرض وتحليل البيانات، المبحث الثاني:اختبار الفروق. يتناول الباحثون في الفصل الخامس(الخاتمة) النتائج والتوصيات و المصادر والمراجع.

الفـــــــــــــصل الثانـــــــــــــي

المراجـــــعة الداخليـــــة

تناولت الباحثون في هذا الفصل الاطار النظري للمراجعة الداخلية والمراجع من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: المراجع الداخلي.

المبحث الأول المراجعة الداخلية

نشأه وتطوير المراجعة الداخلية:

تستمد مهنة المراجعة الداخلية نشأتها من حاجه الانسان الي التحقيق من صحه البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته ،و التأكد من مطابقه تلك البيانات للواقع.

وظهرت هذه الحاجة اولاً لدى الحكومات ،حيث تدل الوثائق التاريخية علي ان حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحه الحسابات العامة ،وكان المراجع يستند على القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات والوقوف على مدى صحتها[١] .

وبالرغم من اهميه المراجعة الداخلية باعتبارها أحد الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ،الا انها كوسيلة مستقلة لم يتم الاعتراف بها والاقرار بأهميتها الا حديثاً حيث كانت المنظمات تستخدمها كتقليد يتبع لمواجهة ظروفها وحاجتها الخاصة دون تحديد واضح لمفهومها واهدافها وسلطاتها ومسؤولياتها ومعايير اداءها وكان الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية في بداية تكوينها وقائي ،وكان عمل المراجع الداخلي مقتصر كلياً على الاعمال الروتينية التي تتضمن اكتشاف الاخطاء أن وجدت وكذلك حمايه الاصول[٢].

ويلاحظ الباحثون ان المراجعة الداخلية عند ظهورها كانت تعتبر اداة رقابه ضد الاخطاء وهدفها يقتصر على اكتشاف الاخطاء وحماية الاصول. وتعتبر المراجعة الداخلية حديثة مقارنة بالمراجعة الخارجية وقد ظهر منذ حوالي ثلاثين عاماً وقد لاقت قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة واقتصرت المراجعة الداخلية في بداية الامر علي المراجعة المحاسبية للتأكد من الأخطاء ان وجدت ، ولكن مع تطور المنشأة أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فعالية الاساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات، وانعكس التطور السابق على شكل برنامج المراجعة، فقد كان البرنامج في السنوات الأولى بظهور المراجعة يرتكز على مراجعة العمليات المالية ولكن بعد ذلك توسع برنامج المراجعة ليتضمن تقيم نواحي النشاط الاخرى[٣].

ومن العوامل التي ساعدت على تطوير المراجعة الداخلية:

- **الحاجة الى وسائل لاكتشاف الاخطاء والغش.**
- **ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.**
- **التقدم العلمي الكبير في مجال استخدام الحاسب الآلي.**
- **الحاجة الى كشوف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً.**
- **ظهور البنوك وشركات التامين ادى الى ظهور الحاجة للمراجعة الداخلية لكي تقوم بمراجعة العمليات اول بأول.**

ولقد زادت الحاجة للمراجعة الداخلية نتيجة اتساع حجم المنشآت وتطور شركات الاموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وادارته ، مما شجع المساهمين الى تعيين مراجعين حسابات كوكلاء باجر للقيام بمراجعة الاعمال داخل المنشآت[٤]

---

[١] خالد امين عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص ص١٩ – ٢٠

[٢] (MorbimarA.Dittenhofer , InternalAuditiry past , present , the Internal Auditor , June , 1994

page 66 .

[٣] جعفر عثمان الشريف ، مراجعة الحسابات ،(الخرطوم : ب.ن ديسمبر ٢٠١٠)، ص٨٦.

[٤] ابراهيم رشوان حجازي ، الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات ، (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٩٧م)، ص١١٢.

ويرى الباحثون ان مهنة المراجعة الداخلية منذ نشأتها في حالة من التطور ومواكبة التغيرات التي تحدث في مجال المحاسبة ، وذلك سواء كان بإصدار المعايير المنظمة او زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي ، او التوسع في اهدافه

مفهوم وأهداف واهمية المراجعة الداخلية :

أدى التطور العلمي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المشروعات وتشعب أعمالها ووظائفها وصعوبة إداراتها وتعدد مشاكلها ،وقد ساير ذلك تطور في مفهوم وأهداف وأساليب المراجعة الداخلية للتأكد من فاعلية الرقابة الداخلية وكلما كبر حجم المشروع ازدادت الحاجة إلى توافر نظام مراجعة داخلية فعال والتي يجب أن تمارس على كل أوجه نشاطات المشروع إذ أن وجودها أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً لكل عملية من عمليات المشروع كالعمليات النقدية مثلاً والتي تحتاج لمراجعة بغرض اكتشاف أية اختلاسات أو تلاعب بها

اولاً:مفهوم المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة ، وهي ايضاً وسيلة فعالة تهدف الى مساعدة الادارة في التحقق من تنفيذ السياسات الادارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية ، والهادفة للحصول على اكبر كفاية انتاجية.[1]

وتعتبر المراجعة الداخلية من اهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الادارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية.

وتعرف المراجعة الداخلية على انها (هي التي يقوم بها موظف بالمنشأة بخلاف تلك التي يقوم بها المراجع الخارجي)[2]

ونستنتج من ذلك ان المراجع الداخلي متواجد دائماً في المشروع من ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته واجراءاته بخلاف المراجع الخارجي الذي غالباً ما يتواجد في نهاية الفترة المالية او على فترات متقطعة في المشروع.

ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بانها (نشاط تقييمي مستقل تقوم به ادارة او قسم داخل المنشأة مهمته بفحص الاعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم اداء الادارات والاقسام في هذه المنشأة وذلك كأساس لخدمة الادارة العليا ، كما انها رقابة ادارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الاخرى[3]

ويتضح من التعريف ان المراجعة الداخلية هي وظيفة تختص بفحص وتقييم الانشطة التنظيمية بصورة مستمرة للوقوف على مدى كفاءة الاداء وتقديم تقرير للإدارة العليا.

وقد عرف مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز المراجعة الداخلية على انها مراجعة للأعمال والسجلات التي تتم داخل المشروع بصفة مستمرة وبواسطة موظفين يخصصون لهذا الغرض وقد تشتمل المراجعة الداخلية خاصة في بعض المشروعات الكبيرة على امور لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية.[4]

وقد وسعت المراجعة الداخلية في دورها من القيام بالمراجعة المالية لتشمل ايضاً العمليات السائدة في المنشأة ، ثم اخذت تناقش المشاكل التي تواجهها عند القيام بهذه المراجعة مما ساعد على ظهور المبادئ الاساسية ومستويات الاداء الفني وقد ادى ذلك بالمراجعين الى تكوين اول منظمة مهنية لهم ، وهى مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية ١٩٤١م.[5]

---

[1] محمد فرح عبد الحليم ، المراجعة الداخلية في المصارف السودانية ، المؤتمر العربي الاول ،القاهرة سبتمبر ٢٠٠٥م،ص٢٦٨

[2] محمد سعيد الشناوي ، اصول المراجعة ، (بنها :د .ن، ١٩٨٩م)ص٩٣.

[3] وجدي حامد حجازي ، اصول المراجعة الداخلية ، (د. م ،دار التعليم الجامعي ، ٢٠١٠م)ص٢٥.

[4] محمود شوقي عطا الله ، دراسات وبحوث في المراجعة ، (القاهرة :دار النهضة، ١٩٧٨م)، ص١٣

[5] محمد محمود خيري ، اتجاهات التطور في المراجعة الداخلية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٨١م ، ص٢٣

ولا يسعنا ان نشير ان معايير المراجعة الدولية رقم (٦١٠) قد اشارت للمراجعة الداخلية على انها تعني فعالية تقييميه ضمن المنشأة بغرض خدمتها ،ومن ضمن وظائفها اختبار ملائمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفعاليتها وتقييمها ومراقبتها ومما سبق يتضح الاتي[1]

١. اصبحت المراجعة الداخلية اداه لخدمة المنشأة كلها وليس فقط ادائها.

٢. تهتم المراجعة الداخلية بقياس وتقييم العمليات المحاسبية والمالية وقياس فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وايضاً تم تعريف المراجعة الداخلية على انها (مجموعة من اوجه النشاط مستقله داخل المشروع تُنشئها الادارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية اصول واموال المنشأة وفي التحقق من اتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم ، واخيراً في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الاخرى في اداء اغراضها واقتراح التحسينات اللازم ادخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع الى درجة الكفاية الانتاجية القصوى .[2]

ونستنتج من التعريف الاتي:

١. تحديد مدى ملائمة الاجراءات والعمليات المحاسبية والقيود عن الاصول ومدى الحماية والامان لتلك الاصول وتحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في حماية اصول واموال المنشاة وذلك باستقلالها داخل المشروع.

٢. تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط الادارية الموضوعة ، وليس مهمة ادارة المراجعة الداخلية وضع هذه الخطط .

٣. تقييم وفحص السياسات والخطط الادارية ومناقشة النتائج والتوصيات مع المستوى الاداري المناسب حتى يصل المشروع الى الاستخدام الامثل للموارد.

وعرفت المراجعة الداخلية بأنها الفحص المنظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية او مراجعين تابعين للمنشأة ، كما يعرفها البعض الاخر بانها وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الادارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى سير النظام مع ما تتطلبه الادارة او العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الانتاجية القصوى.

ومن اكثر التعاريف قبولاً هو آخر تعريف قدمه مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية (وهي نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف الى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الادارة .[3]

ومن هذا التعريف نستنتج الاتي:

ان المراجعة الداخلية مستقلة داخل التنظيم بحيث لا تتبع لأي ادارة او قسم داخل المنشأة ، كما نجدان القصد من الاستقلال مراجعة العمليات المحاسبية والمالية باعتبارها اساساً لتقديم خدمات وقاية ادارية للإدارة.

ومن خلال كل هذه التعريفات للمراجعة الداخلية نتوصل الى ان المراجعة الداخلية عملية منظمة تتضمن مجموعة من الاجراءات المتتابعة والتي يحكمها اطار نظري ثابت وذلك لتحقيق مجموعة من الاهداف

مزايا المراجعة الداخلية[1]

[1] حسين القاضي وآخرون ، التدقيق الداخلي ، (دمشق :د. ن، ٢٠٠٨م)، ص١١٠
[2] عصام الدين محمد متولي ، المراجعة (١) ، (الخرطوم :دار جامعة السودان المفتوحة ، ٢٠٠٣م)ص٢٢
[3] احمد نور ، مراجعة الحسابات ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ،١٩٨٤م)، ص١٣٤

1_ان المراجع الداخلي بسبب وجوده كل الوقت في المشروع ومعاصرته لمشاكل يستطيع ان يلمس كل نواحيه ونشاطاته واجراءاته والمشاكل المترتبة عليه.

2_ان المراجعة الداخلية تتم بصورة منظمة وعلى مدار السنة بدلاً من مرة واحدة سنوياً في حالة وجود مراجع خارجي.

3_ان المراجع الخارجي يتحقق اساساً من سلامة المركز المالي وصحة النتائج ، فهو لن يستطيع ان يعطي الوقت الكافي لاكتشاف الاخطاء والتلاعب وانما يلجأ الى الاختبارات في مراجعته ، ولهذا فان ادارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع وعلى هذا فهي تعتبر رقابة لخدمة الادارة حيث تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية .

اهمية المراجعة الداخلية:

في الآونة الاخيرة ازدادت اهمية المراجعة الداخلية وذلك لعدة عوامل هي:

1_كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها:

ادى ظهور شركات المساهمة الى كبر حجم المشروعات وانفصال الادارة عن الملكية مما ادى الى عدم قدرة ادارة المشروعات من الالمام بكافة الاشياء في هذه المشروعات وبالتالي استوجب الامر استخدام نظم رقابة داخلية .ولكى تطمئن الادارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية كان لابد من وجود المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.[2]

2_التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق العمليات الدولية:

مع كبر حجم المشروعات تم انشاء فروع كثيرة في مناطق متباعدة ادى ذلك الى ارسال المراجع الداخلي لمراجعة اعمال هذه الفروع ، وقد اطلق على هذا المراجع (المراجع المتجول) لمتابعة مدى التزام العاملين بالسياسات الادارية واقتراح التعديلات ونجاح المراجع المتجول في اداء هذه المهام كان له اثر كبير في نشأة المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وفي اتساع نطاقها وتزايد اهميتها.[3]

3_التوسع في احتياجات الادارة:

نجد ان الادارة هي العميل الرئيسي لقسم المراجعة الداخلية وهي التي تحدد الخدمات التي تحتاجها من قسم المراجعة الداخلية وعلى ادارة المراجعة الداخلية توفير تلك الاحتياجات.[4]

ويرى احد الكتاب ان وظيفة المراجعة الداخلية التقليدية اصبحت جزءاً من مسئوليات المراجع الداخلي ولذلك يجب على المراجعين الداخليين التوسع في الخدمات التي تقوم الادارة.[5]

---

[1] عبد الفتاح الصحن ، احمد نور ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، (الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر ،٢٠٠٢)، ص٢٠

[2] ابراهيم عثمان شاهين ، التأهيل العلمي للمراجعين العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة ، المؤتمر العلمي الثالث ،١٩٩٤ اجع الداخلي في القرن الحادي والعشرين ، (الاسكندرية : م) ،ص٦

[3] محمد الرملي احمد عبد الله ، اطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة سوهاج ، جامعة اسيوط ، المجلد الثامن – العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٩٤م ، ص٢٤٩.

[4] محمد حسن عبد الجليل صبحي ، التعاقد الخارجي بالمراجعة الداخلية او الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، دراسة تحليلية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الاول ، يناير ٢٠٠٠م ، المجلد الثاني والعشرون.

[5] Ivy Mdemer , Best practicesin Internal Audit , Business finance ,(formerly controller magazine) , November 1999 , page 6 .

4_اعمال مفهوم السيطرة على الشركة:

السيطرة تعني قيام مجلس الادارة بالإلمام بمجريات الامور بالشركة والقدرة على ادارتها وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف المخطط لها ، وتجاوز المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة بيئة الاعمال المتغيرة والتقدم التكنلوجي والمنافسة.

ويرى الباحثون ان المراجعة الداخلية تمد الادارة العليا بالتحليل والتقييم والاستشارات والتوصيات عن الانشطة التي تم فحصها ، ويمكنها اكتشاف وضع الغش بتحديد الوفورات والغرض واضافة قيمة وزيادة العائد للمنشأة . فالمراجعة الداخلية الآن تتضمن نطاق واسع للرقابة وادارة المخاطر.

اهداف المراجعة الداخلية

: نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الادارة في الشركات الكبرى ذات النشاط الواسع ، حيث تعتمد الادارة في وقايتها وتوجيهها للعمليات اعتماداً كلياً على ما يقدم لها من بيانات محاسبية واحصائية ، لذلك اضطرت الادارة الى ايجاد الوسيلة التي عن طريقها يمكن الاطمئنان الى الامور الاتية:[1]

1. **ان نظم الضبط والنظم المحاسبية سليمة.**
2. **ان السياسات والاجراءات التنفيذية التي رسمتها الادارة كافية لإنجاز الاعمال.**
3. **ان الموظفين لا ينحرفون عن السياسات والاجراءات التنفيذية المرسومة.**
4. **ان هناك حماية او رقابة كافية لاصول المنشأه.**
5. **ان البيانات المحاسبية والاحصائية التي تقدم للإدارة تلخيصاً لاعمال المنشأه يمكن الاعتماد عليها بالإضافة الى التأكد من ان المصروفات لا تنفق الا في الاغراض الضرورية المتصلة بأعمال المنشاة وان جميع الايرادات المستحقة للمنشأة قد ادرجت في الحسابات.**

وسائل المراجعة الداخلية: وحتى تستطيع المراجعة الداخلية تحقيق الاهداف المناط بها فهنالك عدة وسائل تتمثل في :[2]

1_التحقق : هو وسيلة من وسائل المراجعة تهتم بمراكز العمليات عند نقطة زمنية محددة وليس خلال فترة زمنية محددة اي التحقق من الأرصدة والاجماليات التي تحتوي على القوائم المالية والتي تتجه لفحص الملكية والوجود الفعلي ويقسم الاصول والالتزامات ويشمل التحقق ما يلي (السجلات – الاصول المملوكة من قبل المنشأة– التقارير).

2_التقييم :هو فحص السجلات المحاسبية والتقرير عنها ويقوم المراجع الداخلي بالحكم على مدى قوة النظام المحاسبي وتحديد نقاط القوه والضعف فيه كما يستطيع ان يتعرف ويقيم الوضع الحقيقي للنظام المحاسبي ويقترح التعديلات المناسبة .[3]

3_الحماية: حماية اصول المنشأ والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية الذي يهدف بدوره الى حماية المنشاة من الافلاس والسرقة وذلك بالتأكد من الاتي :[4]

- **حماية الاصول.**
- **سلامة المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليها.**

---

[1] محمد السيد الجزار ، المراقبة الداخلية ، دراسة وسائل تحقيق الرقابة الداخلية ورفع الكفاية الانتاجية ،(القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٦٥م)، ص٢٣٨.

[2] محمد محمود خيري يوسف، دروس وبحوث في المراجعة، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦م)، ص١٧١

[3] عبد الفتاح محمد الصحن – كمال فهيم أبوزيد ، المراجعة علماً وعملاً ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ، ١٩٩٣م)، ص١٥٤.

[4] عبد الفتاح محمد الصحن – احمد كدر ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ، ٢٠٠٣م)، ص٢٣

- التأكد من الاستخدام الامثل للموارد.
- الملائمة في اساليب القياس والسياسات والخطط والافراد مع القوانين واللوائح.
- التأكد من ايجاد الاهداف الموضوعية للعمليات الفيصلية.
- تقييم صحة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية على الاصل المتعطل.

4_التطبيق : تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند القيام بها بغرض تحقيق اهدافها المخطط لها . ويرى الباحثون انه لابد من قيام المراجعة الداخلية بالفحص والتحقق والتقييم للعمليات المالية والتشغيلية وحماية الاصول وتطبيق المعايير لمنع التلاعب بالمستندات او على الاقل الحد منها مما يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية.

معايير المراجعة- :

عرف البعض المعايير بأنها المقاييس التي يستطيع الم ا رجع في ضوئها أن يقّيم العمل الذي قام به وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والم ا رجعة وبنفس المستوي المتعارف عليه بين أعضاء المهنة كله. وقد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين هذه المعايير إلى ثلاث أقسام هي[1].

المعايير العامة (الشخصية):

تتعلق هذه المعايير بالتكوين العلمي والعملي للشخص المسند إليه مهمة القيام بعملية المراجعة بحيث يجب أن يكون مهني ملم بإجراءات المراجعة لذلك يطلق عليها أسم المعايير العامة أو الشخصية [2]

وتتكون من ثلاث عناصر هم [3]:

- **على القائم بعملية المراجعة أن يكون مؤهلا علمياً وعملياً بطريقة تمكنه من أداء مهامه كمراجع وتنبع أهمية هذا المعيار في وجود اطراف عديدة تعتمد على أرى المراجع عن مختلف القوائم المالية ويجب توفر الثقة لدي هؤلاء الأطراف.**
- **يجب توفر عنصر الاستغلالية أو الحياد في كل عمل يوكل للمراجع ،بمعني عدم وجود مصالح مادية للمراجع وعدم وجود أي ضغوط أو تدخل من جانب السلطات العليا في الدور الذي يقوم به المراجع.**
- **يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير أبداء الرأي.**

معايير الأداء المهني: ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة وتتمثل في[4] :

- **أن يقوم المراجع بتخطيط مسبق ودقيق لعمله وأن يشرف على المساعدين اشراف مناسبا**
- **لابد من دراسة وافية وشاملة لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها مستقبلا.**
- **الحصول على قرائن وإثباتات كافية نتيجة لعملية الفحص والاستقصاء لتكون أساساً ملائماً لإعداد التقرير حول القوائم المالية.**

يعتبر التخطيط لمهمة المراجعة أو تخطيط برنامج المراجعة من الخطوات الهامة في عملية المراجعة ، حيث يساعد التخطيط السليم على التأكد من أن الاجراءات او الاختبارات الهامة قد نالت العناية المناسبة، وأن المشاكل المتوقعة قد تم تحديدها، وأن تنفيذ الاجراءات يتم في الوقت المناسب، كما يساعد التخطيط على الاستعمال الكفء للمساعدين، والتنسيق مع الأعمال

---

[1] محمود السيد الناغي ، المراجعة في إطار النظرية والممارسة ،ط 2 :المنصورة : مكتبة الجلاء الجديدة ، 1992 م، ص ص34، 37.

[2] محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ب ط(ب م :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 م) ص136

[3] محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي ، المراجعة الخارجية، ب ط (الإسكندرية :الدار الجامعية ، 2002 م) ص 50

[4] محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، ب ط (الإسكندرية : الدار الجامعية، 1997 م) ص85

المنفّذة بواسطة مراجعين آخرين .ونظارً لأهمية هذا المعيار، فقد خص الاتحاد الدولي للمحاسبين موضوع التخطيط لمهمة المراجعة بمعيار خاص، ويمكن عرض مكونات هذا المعيار كما يلي[1]

-يعتبر التخطيط لعملية المراجعة من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤولية المهنية لمراجع.

-يجب أن يخطط المراجع عمله بطريقة تسمح له بالقيام بمراجعة فعالة.

-يجب أن يركّز وضع خططه على معرفته بأعمال ونشاطات الزبون.

-يجب أن تتضمن عملية التخطيط المراحل التالية-:

-دراسة النظام المحاسبي والاجراءات المتبعة في الرقابة الداخلية،

-تقييم مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية،

-تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها،

-تنسيق جميع الأعمال التي سيتم تنفيذها.

-يجب أن تراجع الخطط وتعدل حسب الضرورة التي تقتضيها عملية المراجعة.

-يجب على المراجع إعداد برنامج مراجعة يحدد فيه طبيعة وتوقيت ونطاق اجراءات.

المراجعة؛ وأن يراجع هذا البرنامج حسب تقدم المهمة وخلال عملية المراجعة.

معايير التقرير-:

يعد تقرير المراجع المرحلة الأخيرة في عملية المراجعة، وهو كذلك وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المراجع بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيها إلى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تمكن من إثبات قيام المراجع بتنفيذ واجباته[2] .

وتتمثل معاير التقرير في أربعة معايير هي[3]

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم قد تم تصويرها وعرضها وفقا للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها
- أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على إتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية وما إذا كانت القواعد المطبقة لتلك التي كانت مستخدمة مسبقا.
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط بطريقة ملائمة وآلا فيجب أن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة.
- يجب أن يشمل التقرير على أبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.

أنواع المراجعة الداخلية [4]

تنقسم المراجعة الداخلية إلى قسمين مراجعة إدارية ومراجعة مالية:

١- المراجعة المالية : وهي تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية :

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ،المراجعة علما وعملا، مرجع سبق ذكره ، ص76

[2] سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 270،271

[3] محمد سعيد الصبان وعبد الله هلال، مرجع سابق، ص86

[4] شيرين مصطفي الحلو، مرجع سبق ذكره، ص43_44

- تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة.

- اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير وموازين المراجعة.

- التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام ، الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

٢ - المراجعة الإدارية : وهي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي :

- دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة الإنتاجية ومراقبة الجودة.
- التأكد من سير برنامج التدريب للموظفين والعاملين بالشركة، وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج واقتراح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى لأداء في العمل.

- المراجع الداخلي لا يتدخل في مهام مراقب التسيير الذي يقوم بوضع طرق التنبؤ وضمان سلامة السياسات العامة للمؤسسة، وإنما يتأكد فقط من أن هذه الطرق مطبقة جيدا وتستجيب للأهداف المرسومة.

معايير المراجعة الدولية [١]
هي مجموعة المعايير المحاسبية، والتي تهتم بتطبيق المراجعة الدولية على كافة العمليات المالية، ومن أهم هذه المعايير:

معيار المبادئ الأساسية : هو المعيار الذي يهتم بوضع كافة المبادئ الأساسية للمراجعة الدولية، وهي متابعة القوائم المالية، وكيفية عمل المراجع أثناء تطبيقه لمراجعة القيود المحاسبية، كما أنه يشير إلى استقلالية المراجعة الدولية، ولا يحق لأية جهة أن تتدخل في عمل المراجعة، أو أن تبدي رأيها في طبيعتها، أو أن تتحكم بحرية المراجع من خلال فرض قيود عليه.

معيار التخطيط: هو المعيار الذي يهتم بتطبيق خطة ثابتة لتنفيذ المراجعة الدولية، وفقاً للخطوات التالية:
- إعداد كافة السجلات، والوثائق المحاسبية.
- التطبيق العملي لخطوات المراجعة الدولية.
- استخدام الأدوات، والوسائل الخاصة بتنفيذ المراجعة.
- وضع جدول زمني لتنفيذ كافة الإجراءات المرتبطة بالمراجعة الدولية.
- الاستعانة بالإحصاءات المالية للتأكد من التطابق بين الجداول المحاسبية

معيار تقييم النظام المحاسبي
هو المعيار الذي يهتم بتقييم النظام المحاسبي الخاصة بالشركة، وتحديد كفاءة، وجودة عمله، بناءً على الأمور التالية:
- وضع مجموعة من الاختبارات للتأكد من صلاحية استخدام النظام المحاسبي.
- التأكد من إمكانية البدء من النظام المحاسبي للشركة للقيام بالمراجعة الدولية.
- إن صحة البيانات، والجداول المحاسبية يساهم في تقليل الاختبارات التي يعتمدها المراجع أثناء عمله المحاسبي.
- الوصول إلى نتيجة نهائية حول طبيعة تقييم النظام المحاسبي، والتي تقسّم إلى نتيجتين متوقعين، وهما: نظام محاسبي جيد، أو نظام محاسبي غير جيد.

معيار التوثيق : هو المعيار الذي يحرص على توثيق كافة العمليات المحاسبية، وربطها بمجموعة من المستندات الرسمية، والتي تصنف بأنها أدلة مالية، تحقق درجة التأكد من كافة العمليات المحاسبية التي قام المراجع بإعدادها أثناء المدة الزمنية المحددة لعمله، والتي تعتمد على وثائق من الإدارة المسؤولة، وكافة الأوراق المالية الأخرى التي تم اعتمادها كجزء من أجزاء عملية المراجعة.

المبحث الثاني: المراجع الداخلي

سوف نتطرق في دراستنا لهذا المبحث لمختلف الضوابط والاجراءات التي تحكم مهنة المراجع ، ولكي يتمكن من ذلك يجب ان يتصف بمؤهلات وصفات ويعرف حقوقه وواجباته

[١] علي محمد موسى واخرون- كلية الاقتصاد- الزاوية جامعة الزاوية العدد الثامن عشر يناير ٢٠١٠ص٦٣

تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لوظيفة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة ، وقد أسهمت كثير من العوامل في ظهور الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي داخل الشركات ، ومن هذه العوامل ما هو مهني ، ومنها ما هو أكاديمي بحيث كان التدقيق الداخلي قديماً يمارس من قبل موظف يعمل داخل الشركة كي يتصيد أخطاء العاملين فيها ، وكان هدفه الأساسي حماية الأصول وكشف الأخطاء والغش ، حيث كان الأشخاص الذين تدقق أعمالهم يطلقون على المدقق الداخلي لفظ جاسوس الإدارة أو عين الإدارة ، وكان المدقق الداخلي في خدمة إدارة الشركة [1].

ويمكننا عرض أهم العوامل التي ساعدت على تطور التدقيق الداخلي كما يلي

ا- اتساع حجم الشركات وتعقد عملياتها.

ب- حاجة الإدارة العليا المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة .

ج- رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة للأطراف الخارجية .

د- ظهور المنشآت ذات الفروع وتزايد نطاق العمليات الدولية.

ه- التطورات التكنولوجية المتقدمة.

و- تحول مهن المراجعة الخارجية إلى مراجعة إختيارية .

ز- الزيادة في حالات فشل المنشآت وإفلاسها .

ح- ظهور المنشآت المالية الكبيرة .

مفهوم المـــراجع الداخلي[2]

موظف داخل الهيكل التنظيمي للمنشأة ويعين بواسطة الإدارة، يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات (مثل الحسابات والتكاليف)ولكن يخدم رغبات الإدارات الأخرى.

حيث يكون مسئول أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص والدراسة إلى مستويات الإدارة العليا .

و يقوم من التأكد من سلامة النظام المحاسبي بالمنشأة ودقة البيانات المستخرجة وكذألك له دور ريادي في منع الأخطاء أو الغش عن السياسات واللوائح والنظم المعتمدة للعمل بالشركة حيث يقوم بصفة يومية منتظمة على مدار العام دون انتظار إتمام القوائم المالية .

ويعتبر المدقق الداخلي جزءا لا يتجزأ من المنشأة إذ يقوم على نحو مستمر بمراقبة وتقييم لجميع أنشطة المنشأة حيث يكون نطاق عمله شاملا وذألك لمساعده المؤسسة في تحقيق أهدافها وتحسين مسارات الحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ويهتم بجميع النواحي للمؤسسة سواء المالية أو الغير مالية كما يركز على الأحداث المستقبلية كجزء من عمليته المستمرة في مراجعة وتقييم العمليات وأنظمة الرقابة كما يهتم بمنع الاحتيال بمختلف أنواعه

دور ومهام المراجع الداخلـــــــي

يتمثل دور المراجع فيما يلي

[1] حسين القاضي وآخرون ، التدقيق الداخلي ، (دمشق :د. ن، ٢٠٠٩

[2] www.startimes.com

-يجب على المراجع التأكد من اختياره أدلة مراجعه مناسبة وكافية للتأكد من انه لم يحدث خطأ أو غش سابقة ويعتمد ذألك معالجته في حال اكتشافه

-على المراجع تعديل الأداء أو أضافه إجراءات مناسبة في حال اكتشافه حالات أخطاء أو غش أو عند علمه بأنه قد سبق أن تم اكتشاف حالات أخطاء أو غش سابقه ويعتمد ذألك على حكم المراجع بناء على نوعيه الخطاء او الغش واحتمالية تكراره وأهميته النسبية من حيث تأثيره على القوائم المالية

-على المراجع أن يحدد اثر الغش والخطأ الهام مع مقارنته بتقارير الإدارة ونظام المراجعة الداخلية وأعلام الإدارة بالنتائج الفعلية بأسرع وقت ممكن كتابة في الحالات التالية :الاشتباه بوجود غش ويمكن تأثيره غير كبير ووجود خطا هام تم العثور عليه فعلا على أن يرى المراجع تحديد المستوى الإداري الواجب إعلامه مع الأخذ في الاعتبار احتمال تورط مستوى إداري عالي في الخطأ أو الغش المكتشف على انه في كل الحالات يفضل قيامه بتوجيه تقرير مكتوب لمستوى الإدارة العليا موضحا الخطأ المكتشف وأثره وكيفيه علاجه وإمهالهم الفترة المناسبة لاتخاذ ما يلزم وإلا الانسحاب من المهمة وأخطار الجمعية العمومية بعد دعوتها للانعقاد في دوره غير عادية لمناقشه التقرير ومن المعروف أن أهم العوامل لانسحاب المراجع هو تورط الإدارة العليا في الخطأ

مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش [1]:

في مجال تحديد مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش، فإنه غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها وعمل برنامج تدقيق شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المدقق وجود تحريف مادي في الدفاتر

مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره [2]:

لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاءها تقريره إلا إذا وصلت معلومات أكيده إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم.

) .وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بما يلي):

أ -أن يطلب من إدارة المنشأة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية.

ب -القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي تم اكتشافها.

ج -إذا كان من المنتظر بإصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المدقق في وقت قريب ، فيجوز للم دقق أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلاً من إصدار قوائم مالية معدلة كما ورد في البند .

د -وأخيراً يجب على م دقق الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يرى ضرورتها للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

---

[1] يوسف محمود جربوع، مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش"، فلسطين في قطاع غزة : فلسطين، 2002 ص14

[2] نفس المرجع،ص،ص ص 19،20

ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المدقق أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، بأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المدقق سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقديره مستقبلاً وهي:

أ -إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعد اً الربط بين تقرير الم دقق والقوائم

المالية.

ب -إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطاتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المدقق مستقبلاً.

ج -إخطار كل شخص يعلم الم دقق بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاع تماد على تقرره مستقبلاً.

إن عملية التدقيق تتم عادةً على أساس القيام باختبارات تعتمد على اختبار عينات للعمليات المالية التي قام بها ويترك أمر تحديد الاختبارات إلى المدقق الذي يحدد ذلك في برنامج التدقيق .ولا يوجد برنامج تدقيق شاملاً لفحص كل القيود والعمليات لأن التدقيق لا يهدف أساساً إلى اكتشاف الأخطاء والغش بل تهدف لإبداء رأي فني محايد بخصوص المركز المالي ونتيجة الأعمال وأنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية في المشروع قوياً مما يؤدي إلى تقليل نطاق الاختبارات أما إذا كان النظام ضعيفاً فعلى المدقق توسيع نطاق الفحص الذي يقوم به ولا شك أن المدقق عند قيامه بفحص العمليات عن طريق استخدام أسلوب المراجعة الاختبارية لا يطمئن عادةً إلى هذا الأسلوب إلا إذا كانت عناصر العينة التي اختارها سليمة وأنها تمثل مجموع العينات التي تتكون منها وإذا ظهر ما يثير مشكلة في ناحية من النواحي فإنه يلجأ إلى توسيع اختباراته ليتأكد من عدم وجود ما يؤيد هذا الشك.

***التحولات التي طرأت على مسئولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والغش في ظل إجراءات ومعايير المراجعة[1]:**

- إ ن تطور حاجات مستخدمي التقارير انعكست على وظيفة المراجعة وأهدافها، فقد كان اكتشاف الخطأ والغش هو الشغل الشاغل للمراجعين في مراحل المراجعة الأولى. إلا أن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وظهور شركات الأموال التي تميزت بالحجم الكبير والعمليات بالغة التشابك والتعقيد، وبانفصال الملكية عن الإدارة فيها أدى إلى ازدياد أهمية مراجعة الحسابات كونها أداة الرقابة المهنية التي تطمئن المساهمين على مدى عدالة التقارير المالية، وبالتالي أصبحت وظيفة المراجع إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية وليس اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الموجودة في التقارير. وبالتالي أصبح مراجع الحسابات يعتمد على أنظمة الرقابة الداخلية وتحولت المراجعة إلى مراجعة اختباريه تقوم على فحص عينة من الحسابات والتي يفترض أنها تمثل المجتمع المأخوذة منه. وخير دليل على أن اكتشاف الخطأ والغش ليس هدفا لعملية المراجعة هو قرار القضاء الانكليزي عام ١٨٩٧ والذي نص صراحة على ذلك.

- تعتبر مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش من الأمور المثيرة للجدل في مجتمع الأعمال. وقد أجريت عدة دراسات حول ذلك خلصت إلى أن المراجعين ينبغي عليهم أن:

[1] يوسف محمود جربوع ،مرجع سابق،ص35

1.يكتشفوا كل حالات الغش الهامة.

2.ينفذوا عملية المراجعة بأسلوب يؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والخطأ.

3.يتحملوا مسئوليات اكبر لاكتشاف الخطأ والغش. نظرا لان المجتمع يتوقع منهم اكتشاف كل حالات الخطأ والغش أثناء المراجعة.

- إلى جانب الدراسات المتعددة قامت المنظمات المهنية وعلى رأسها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار مجموعة من النشرات المهنية بخصوص مسئولية المراجع عن اكتشاف الخط أ والغش. وهذ ه النشرات هي:

نشرة إجراءات المراجعة رقم ١:

صدرت في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين. وأوضحت أن المدقق يخطط عملية المراجعة بهدف إبداء الرأي في عدالة التقارير المالية وليس لاكتشاف الأخطاء والغش فيها. وان عملية اكتشاف الخطأ والغش لا يعتبر هدف أساسي للمراجعة. إلا أن هذه النشرة لم تنجح بإقناع الجهات المستفيدة من التقارير المالية بذلك.

نشرة إجراءات المراجعة رقم ٣٠ عام ١٩٦٠:

وقد تضمنت هذه النشرة ما يلي:

1.ينبغي على المراجع أن يكون حذر ومدرك لإمكانية وجود خطأ وغش في التقارير المالية.

2.إذا اكتشف المراجع أثناء عملية المراجعة وجود أمور تثير شكوكه حول وجود خطأ أو غش يؤدي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فأن عليه الاتصال بأحد ممثلي المنشأة محل المراجعة لتحديد المسئول عن ذلك الخطأ أو الغش وتحديد مقدارهما بدقة.

3.يعتمد المراجع عند تحديد طبيعة الاختبارات الأساسية وتوقيتها ومداها على نظام الرقابة الداخلية. وبالتالي فإن الإدارة مسئولة عن تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية.

4.تحمل هذه النشرة مراجع الحسابات مسئولية اكتشاف الخطأ والغش ولم توسع مسئوليته فيما يتعلق بذلك.

لم تنجح هذه النشرة في تحقيق الهدف من إصدارها وذلك لتزايد حالات التقاضي ضد المراجعين لفشلهم في اكتشاف الخطأ والغش وتجاهل المحاكم محدودية مسئوليات المراجعين حسب هذه النشرة.

نشرة معايير المراجعة رقم ١٦ لعام ١٩٧٧:

اهتمت هذه النشرة بما يلي:

1.التمييز بين التحريف المتعمد وغير المتعمد في التقارير المالية.

2.أكدت على ضرورة وضع خطة للمراجعة من قبل المراجع يراعى فيها البحث عن الخطأ والمخالفات الهامة.

3.حددت مسئولية المراجع عن اكتشاف الخطأ والمخالفات بحدود العينة التي يقوم بمراجعتها.

.4المراجع لا يستطيع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في منع الغش والاحتيال. لأن هذا النظام يمكن تجاوزه من قبل الإدارة.

لم تنل هذه النشرة قبولا عاما لمستخدمي التقارير المالية لأنهم توقعوا توسيعا في مسئولية المراجع في اكتشاف الخطأ والغش وليس مجرد البحث عنها. كما أن التعبيرات المستخدمة في هذه النشرة كانت غامضة ولم تقدم إرشاد كافي للمراجعين. وبالتالي لم تلبي احتياجات مهنة المحاسبة أو مجتمع الأعمال.

نشرة معايير المراجعة رقم ٥٣ لعام ١٩٨٨:

تبنت هذه النشرة مدخل ايجابي بدلا من الطابع الدفاعي الذي كان في النشرات السابقة. حيث أوضحت مجموعة نقاط على المدقق أخذها بعين الاعتبار وهي:

.1التخطيط لعملية المراجعة بشكل يمكن المراجع من توفير تأكيد بدرجة معقولة على اكتشاف الأخطاء.

.2ممارسة درجة ملائمة من الشك المهني لاكتشاف الأخطاء والمخالفات.

.3تقويم مخاطر احتمال وجود أخطاء أو مخالفات قد تؤدي إلى إعداد تقارير مالية مضللة.

.4تقويم احتمال وجود تقارير مالية مضللة ومحرفة بمعرفة الإدارة. وذلك بدراسة الأمور التالية:

أ. عدم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

ب. عدم الإجابة عن استفسارات المراجع.

ج. إخفاق الإدارة في وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتوفير التأكيد المعقول على سلامة التقديرات المحاسبية.

.5مراعاة عند تقويم مخاطر المراجعة المتعلقة بالتأكيدات المرتبطة بأرصدة الحسابات العوامل التالية:

أ. مدى قابلية تعرض الأصول للاختلاس.

ب. مدى كفاءة الأشخاص القائمين على تشغيل البيانات المؤثرة في أرصدة الحسابات ومعالجتها.

ج. مدى تأثير الحكم الشخصي في تحديد أرصدة الحسابات.

د. مدى تأثير عوامل المخاطر المساعدة في تقويم مخاطر المراجعة على مستوى التقارير المالية على أرصدة الحسابات.

ه. مقدار العناصر المكونة لأرصدة الحسابات وحجمها ومفرداتها.

لم تنجح هذه النشرة في تحقيق الهدف من إصدارها وذلك لأنها لم تعطي تفسير واضح للمعنى المقصود بالتأكيد المعقول والدرجة الملائمة من الشك، وكذلك لم توفر إرشاد عن الأهمية النسبية للعوامل التي ينبغي على المراجع

أن يأخذها بعين الاعتبار عند تقويم مخاطر حدوث التحريفات. والدليل على ذلك هو تزايد حالات التقاضي ضد المراجعين واستمرار فجوة التوقعات بخصوص المسئولية عن اكتشاف الخطأ والغش.

نشرة معايير المراجعة رقم ٨٢ لعام ١٩٩٧:

1.تضمن هذا المعيار ولأول مرة كلمة غش على عكس المعايير السابقة. وقد ميز بين نوعين من الغش:

أ. إعداد التقرير المالي الاحتيالي.

ب. سوء استخدام الأصول,

2.تضمن مجموعة إرشادات لزيادة اهتمام المراجعين بعمليات الغش أثناء قيامهم بعملية المراجعة.

3.أوضح المعيار مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش ولكنه لم يوسع من هذه المسئولية.

4.تضمن المعيار قائمة العوامل التي ينبغي على المراجع أخذها بعين الاعتبار عند تقويم مخاطر الغش وصنفها في مجموعات تتعلق ب:

أ. خصائص الإدارة وأثرها في بيئة الرقابة. " تتعلق بقدرات الإدارة والضغوط والنمط والاتجاه المرتبط بالرقابة الداخلية وعملية التقرير المالي. ومن الأمثلة على عوامل المخاطر:

١. وجود حافز للإدارة للتورط في التقرير المالي المضلل.
٢. وجود فشل للإدارة في عرض وتوصيل اتجاه ملائم بخصوص الرقابة الداخلية والتقرير المالي.
٣. وجود معدل دوران مرتفع للإدارة العليا أو للمستشارين أو لمجلس الإدارة."

ب. ظروف الصناعة. "تتعلق بالبيئة الاقتصادية والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها المنشأة. ومن الأمثلة على عوامل المخاطر:

١. وجود متطلبات محاسبية وقانونية وتنظيمية يمكن أن تضعف الاستقرار المالي والربحية.
٢. هبوط الصناعة مع فشل متزايد للمشروع وهبوط جوهري في طلب المستهلك.
٣. تغيرات سريعة في الصناعة."

ج. خصائص التشغيل والاستقرار المالي. " تتعلق بطبيعة وتعقيد المنشأة وعملياتها وحالتها المالية وربحيتها. ومن الأمثلة على عوامل المخاطر:

١. ضغط جوهري للحصول على رأس مال إضافي ضروري للبقاء في وضع المنافسة.
٢. عمليات جوهرية غير عادية ومعقدة بدرجة مرتفعة.
٣. هيكل تنظيمي صعب صريح يتضمن عدد كبير من الكيانات القانونية الكثيرة غير العادية بدون أهداف واضحة للعمل.

لم يلبي المعيار طموحات مجتمع الأعمال فيما يتعلق بمسئولية المراجع لأنه لم يؤد إلى توسيع مسئوليات المراجع عن اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش المادية وإنما قدم مجموعة إرشادات لزيادة الاهتمام بعملية الغش أثناء قيام المراجع بعملية المراجعة.

نشرة معايير المراجعة رقم ٩٩ لعام ٢٠٠٢:

1.اهتم المعيار بوصف التلاعب والغش وخصائصهما وعلاقتهما بالتقارير المالية تحت المراجعة.

2.أوضح طبيعة الاتصال بين المراجع و إدارة المنشأة قيد المراجعة و أسلوبه.

3.بين أهمية ممارسة الشك المهني عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

4.أوضح كيفية الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على أخطار الإبلاغ غير الصحيح في التقارير المالية بقصد التلاعب والغش.

5.بين أهمية التواصل بين فرق المراجعة حول أخطار الإبلاغ غير الصحيح في التقارير المالية بقصد التلاعب والغش.

6.عرض الإجراءات الواجب القيام بها من قبل المراجع في حالة اكتشافه بعض التلاعب والغش.

7.التعرف على مواقع الخطورة والتي يمكن أن تكون نتيجة الإبلاغ غير الصحيح في التقارير المالية بقصد التلاعب والغش.

8.أوضح كيفية تقويم الأخطاء من قبل المراجع بعد الأخذ بعين الاعتبار تقويمه وفحصه لأنظمة الرقابة الداخلية.

9.أوضح واجبات المراجع فيما يتعلق بتقويم القرائن والأدلة التي من شأنها أن تؤكد رأي المراجع.

واجبات المرجع المهنية في حالة وجود غش وتلاعب [1]

وفقاً لمعيار المراجعة الأمريكي رقم ٥٣ إذا انتهى المراجع إلى وجود غش وتلاعب متعمد ذات تأثير جوهري في تحريف القوائم المالية للعميل فعليه أن يقوم بالواجبات التالية:

أ - إذا استنتج مراجع الحسابات أن القوائم المالية قد تأثرت جوهرياً بوجود تلاعب وغش معين فعليه ان يصر على تصحيح القوائم المالية وإلا فإنه يبدي رأياً متحفظاً أو عكسياً في القوائم المالية مع الإفصاح عن الأسباب الأساسية رايه هذا.

ب - إذا لم يستطيع المراجع تطبيق إجراءات المراجعة الملائمة أو اذا قام بتوسيع نطاق اختباراته ومع ذلك ظل غير قادر على تحديد ما اذا كان التلاعب قد اثر في القوائم المالية تأثيراً جوهرياً فيجب عليه عندئذ أن يقوم بتصرفين هما:

***يمتنع عن إبداء الرأي أو يبدي رايا متحفظاً في القوائم المالية.**
***يقوم بتوصيل النتائج التي تم التوصل إليها إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.**

ج - إذا رفض العميل في الحالة السابقة تقرير المراجع فيجب على المراجع أن ينسحب من أداء عملية المراجعة ويقوم بكتابة اسباب قراره بالانسحاب في تقرير خاص ويقدمه للجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.
د - يجب أن يتخذ المراجع قرارات الأهمية النسبية الملائمة عندما يكون من واجبه توصيل بيان التلاعب للجنة المراجعة وعلى سبيل المثال فإن التلاعب من جانب صغار الموظفين قد يكون غير جوهري وغير متكرر فيتم تجميعه وتوصيله على فترات للجنة المراجعة بينما التلاعب مع رئيس الحسابات بتزييف مستند صرف المرتبات يوجب سرعة إخبار اللجنة به.
هـ - ليس من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لأطراف خارج المشروع إلا اذا رأى المراجع أن حالة التلاعب الموجودة يمكن أن تؤثر على رأيه في القوائم المالية.

ويمكن القول بأن من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لطرف خارج المشروع في الحالات التالية:

[1] معيار المراجعة الأمريكي رقم ٥٣

***عندما تقرر المنشأة التي بها تلاعب عزل المراجع.**

***عندما يتصل به المراجع الجديد للشركة.**

***عندما تطلب منه بعض المؤسسات التمويلية طالما كانت المتطلبات المهنية لمراجعة الشركات المقترضة تسمح بذلك.**

٢- معايير المراجعة للمراجع[١] .

تعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم اية عملية مراجعة وبالتالي فهي الاطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الاجراءات للوصول للأهداف الواجب تحقيقها، وفي هذا الاطار سوف نميز بين ثلاثة اقسام اساسية من المعايير المتعارفة عليها في مجال المراجعة :

أ- المعايير الشخصية

ب- معايير العمل الميداني

ج- معايير قواعد وضع التقارير

أ- المعايير الشخصية : هذا المعيار يحتوي على الصفات الشخصية للمدقق الحسابات و يتكون من ثلاثة معايير :

المعيار الاول : التأهيل العلمي والعملي للمدقق فيما يلي :

- التأهيل العلمي والدراسي

- التأهيل العلمي والخبرة المهنية

- الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الاداء المهني من خلال انشاء الجداول التالية :

- جدول المحاسبين او المدققين تحت التمرين

- جدول المحاسبين او المدققين

- جدول مساعدي المحاسبين او المدققين

- الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية لتدقيق واستمرار التعلم اثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية وغير رسمية، اذا ان توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العملية والتدريب الكافي تحقق في مجملها مستوى الكفاءة اللازمة للمدقق للقيام بعملة وحسن اداءة وتحسين فعالية اداءة

المعيار الثاني : قاعدة الاستقلال

تتوقف على استقلاليته وحياده في ابداء رايه ولا يوجد درجات في عدم الاستقلال ، يجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهنة، وتحكمه معايير ذاتيه مما يؤدي الى التحرر من الرقابة او السلطة العليا اذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية ادباء الراي والثاني خاص باستقلال التدقيق فهو مرتبط بعملية ابداء الراي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المدقق بالموضوعية وعدم التحيز عند ابداء رايه .

---

[١] . علي محمد موسى د. مصطفى ساسي فتوحة قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد_ كتاب تخصيص قطاع المراجعه ودورة ،مصر:القاهره ٢٠١٠ص٨٠

المعيار الثالث : قاعدة العناية المهنية الملائمة

تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق وعلى درجة ودقة القيام بمهامه، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الاشراف على العمل الذي يتم وتتطلب اداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق الى استخدام العينات والخيارات فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب ان يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة .

ب- معايير العمل الميداني

وهي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق المراجعة وفي هذا الاطار نجد اربعة معايير

المعيار الاول : قاعدة التخطيط السليم للعمل والاشراف الملائم مع المساعدين .

تتطلب اولاً اختيار المساعدين المناسبين ثم ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفقاً لخطة

ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كاف من التخطيط المسبق تقع على المدقق ومساعديه وذلك لتوفير اساس سليم لعملية التدقيق الفعالة ، إذ يجب اعداد برنامج تدقيق لكل عملية للتأكد من تحدي خطوات العمل الضرورية او اللازمة بصورة منتظمة مفهومة من قبل جميع مستويات هيئة التدقيق، تحتاج عملية التدقيق الى تخطيط دقيق ومتابعة، فينبغي تخطيط ومتابعة عملية تقييم انظمة الرقابة الداخلية وفحص وتدقيق مستندي وعمليات تحقيق الاصول والخصوم ونتيجة عمليات المشروع، فهو ما يسمى ببرنامج التدقيق حيث يخضع لتقييم مستمر في ضوء نتائج الفحص.

المعيار الثاني: قاعدة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ان ضعف او قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة ادلة التدقيق وانما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الادلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والاجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية اكثر من غيرها واستمرار المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الالمام بالإجراءات والاساليب المستخدمة والى المدى الذي

يزيل أي شك او تساؤل في ذهنه عن مدى فعالية وكفاءته ويمر هذا النظام بثلاث خطوات رئيسية وهي :

- **الإلمام بنظام الموضوع : يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والاطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام .**
- **تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام: قد يكون هذا الاخير سليما نظريا ولكنه غير مطبق واقعيا ويمكن ذلك يتتبع العينات الاحصائية .**
- **تحديد مدى ملائمة ودقة الاجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الامثل لتلك الاجراءات .**

المعيار الثالث : قاعدة كفاية وملائمة ادلة الاثبات ضرورة حصول المدقق على قدر كاف من ادله وقرائن الاثبات الملائمة لتكون أساسا سلميا يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية وذلك عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي والانتقادي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات .

المعيار الرابع : توثيق العمل يوثق عمل المراجعة دوما بملفات عمل يتم مسكها بغرض توثيق المراجعات التي تم القيام بها وتدعيم النتائج المتواصل اليها، هذه الملفات تسمح بتنظيم افضل للمهمة وتعطي دلائل على اتخاذ الاحتياطات والاحترازات الضرورية قبل الوصول الى النتائج والاحكام النهائية .

ج- قواعد وضع التقرير:

وهو اخر فرع حيث يتضمن الاجراءات المتبعة في كتابة التقرير النهائي للمراجع ونجد فيه المعايير التالية :

المعيار الأول : استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى أن الحسابات والقوائم المالية قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. ولا يقتصر ذلك على مدى القبول العام للطرق المطبقة فيها المبادئ، ويتطلب من المدقق ابداء الراي فيما اذا كانت المبادئ المحاسبية المستخدمة في اعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية مبادئ متعارف عليها ام لا، والمقصود بالقبول العام للمبادئ المحاسبية أن المبدأ يلقى تأييدا ملائما وليس ضروري أن يكون استخدامه من قبل أغلبية المحاسبين، وينبغي على المدقق التركيز على أن المبادئ المستخدمة تحقق أمرين:

- تحدد تأثير عمليات المشروع، وأنها تستخدم الأساس السليم الملائم لتحقق بالإيرادات ويعمل على تحقيقها في الفترات المحاسبية المتعلقة بها .

- أن تتضمن إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية وعدم الانحياز وأن تعبر بأقصى درجة ممكنة عن الصدق في البيانات التي توفرها الطرق المحاسبية للمهتمين بالمركز المالي.

المعيار الثاني : قاعدة تجانس استخدام المبادئ المحاسبية .

يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى مدى التجانس أو ثبات تطبيق استخدام المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى وتهدف هذه القاعدة إلى ضمان قابلية القائمة المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ وأثرها على هذه القوائم .

المعيار الثالث : قاعدة الإفصاح الكامل في القوائم المالية .

يجب أن يتضمن التقرير التحقق من كفاية وملاءمة الإفصاح كما تعبر عنها القوائم المالية والتي ينبغي أن تشمل على بيانات ومعلومات والعرض السليم للقوائم ومدى كفاية البيانات والدقة في ترتيبها وتبويبها وتوضيح كافة المعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم والتي تتطلب إيضاحات أقفلت عند إعداد القوائم المالية وذلك لتقديم بيانات تساعد على العرض السليم لها دون الإعلان عن أسرار المشروع أو الإضرار به.

ومن المفيد أن يأخذ المدقق الاعتبارات التالية للحكم على ملاءمة الإفصاح وكفايته :

- الهدف الرئيسي للإفصاح هو المصلحة العامة.

- وجود مبررات لعدم الإفصاح لتضارب المصالح فقد يكون الضرر للمشروع يفوق الفوائد العائدة للغير، ويلعب عامل الأهمية دورا كبيرا في مجال الإفصاح لارتباطه بالمصلحة العامة ويقاس باحتمال تأثيرها على المستثمر العادي والأهمية لا تتوقف على قيمة العنصر النسبية فقط بل تتوقف على أهمية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية .

- القوائم المالية المتفق عليها قد تكون غير ملائمة فيما يتعلق بالإفصاح عن أوضاع وتوقعات هامة قد تكون ضرورية لاتخاذ القرارات.

- إن محتويات القوائم المالية ظاهرة بشكل صريح وكامل، ولا تحمل أكثر من معنى أو تحمل شكا في معناها.

يحتاج قارئ أو مستخدم القوائم المالية إلى معلومات هامة عن الأحداث الهامة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ انتهاء الإجراءات الرئيسية للتدقيق مما يحتم ضرورة الإفصاح عن تلك الأحداث، وحسب هذه الأخيرة يكون الإفصاح ضروري إذا كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر بعناصر القوائم المالية والعكس صحيح.

المعيار الرابع : قاعدة إبداء الرأي في القوائم المالية.

يجب على المدقق التعبير عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي في أمور معينة فعلية يجب أن يتضمن تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك وينبغي أن يوضح تقريره بصورة واضحة طبيعة الفحص الذي قام به ودرجة مسؤولياته على القوائم المالية، ويتخذ المدقق في مجال التعبير عن رأيه في القوائم أخذ أربعة مواقف طبقا لقواعد التدقيق

- إبداء رأي دون تحفظات .

- إبداء رأي ينطوي على تحفظات .

- إبداء رأي مخالف .

تنطوي فقرة الرأي في تقرير المدقق ثلاث اعتبارات هامة تمثل الأركان الرئيسية لمعرفة طبيعة مسؤولية المدقق في مجال التعبير عن رأيه.

١- اعتقاد المدقق والذي يمكن أن يكون أقوى من مجرد الانطباع وأقل من المعرفة الإيجابية الكاملة بدقة وخبرة أو ضمان لتوفير الأسس المناسبة للتعبير عن رأيه ولذلك فعملية التدقيق ليست تأمينا أو تأكيدا أو ضمان لعدم وجود أي نوع من الغش أو الأخطاء لهذا فإن الاعتماد على تقرير المدقق ينطوي على درجة معينة من المخاطر، وتعتبر قواعد التدقيق محاولة جادة ومستمرة للحد من تلك المخاطر بشكل كبير وملحوظ.

٢- المدقق مقتنع بمستوى الدقة في القائمة المالية. ويتحمل عدم مسؤولية توافر الدقة الملائمة والكاملة ويضمن خلو القائمة من سوء العرض والتشويه الجوهري لتلك القوائم المالية بغض النظر عن مصدره خطأ أم تلاعب.

٣- إن إبداء رأيه لا يقتصر على النتيجة النهائية لقائمة الدخل بل مسؤولا عن إبداء الرأي على مكونات القائمة التفصيلية وفقا لما استقر عليه في الممارسة العملية وذلك لأهمية القائمة ودورها في التحليل المالي

٣-مؤهلات وصفات المراجع [١] :

١) المؤهل العلمي لمدقق الحسابات :

لما كان المدقق يتعرض أثناء قيام بعمله إلى الكثير من المسائل والمشاكل المحاسبية والقانونية والاقتصادية مما يتعين معه اكتمال تأهيله العلمي في هذه النواحي مع مراعاة أن تكون البداية الحصول على بكالوريوس التجارة أو العلوم المالية والإدارية قسم محاسبة ولكي يكون مؤهل تأهيلا علميا فعليه كحد أدنى أن يلم بما يلي :

١- نظريات ومبادئ وتطبيقات علم المحاسبة وكذلك أصول ومبادئ التدقيق وتطبيقاته وأساليبه المعاصرة وكذلك مبادئ علم إدارة الأعمال وعلم الاقتصاد وعلم السياسة والعلوم السلوكية- علم النفس - وعلم القانون التجاري ، المدني ، عقد العمل – وقوانين الضرائب والجمارك والمبيعات ... الخ .

٢- محاسبة التكاليف ونظرياتها وتطبيقاتها وكذلك المحاسبة الإدارية.

٣- الأساليب الإحصائية و الرياضية و بحوث العمليات وأساليب الحاسوب وتطبيقاتها في المحاسبة والتدقيق .

٤- تتبع التطورات والبحوث الحديثة في العلوم المختلفة السابقة وكذلك التعديلات في مختلف القوانين ذات الصلة بعمله (الشركات والتجارة – الضرائب).

٥- الإدارة المالية.

٦- اللغات(الإنجليزية)

---

[١] يوسف محمود جربوع،مرجع سبق ذكره،ص47

٢) التأهيل العملي لمدقق الحسابات :

لمواجهة متطلبات البيئة التي تتطور بسرعة وكنتيجة منطقية لاتساع نطاقها يجب أن يهتم المدقق بالتدريب العملي الإيجابي لأنه يسهل عليه ممارسة المهنة عند مواجهة الحياة العملية .

ولذلك يقصد بالتأهيل العملي أن يتمتع المدقق بالصفات التالية:

١- الواقعية عند طلب البيانات أو المعلومات على النحو الذي يثبت تقديره لمقتضيات العملية والظروف المحيطة بالمنشأة .

٢- تجنب أية ملاحظات أو تحفظات قد تكون صحيحة من الناحية النظرية إلا إن أبرزها في تقريره المعد للنشر يبدو غير لائق بالظروف الخاصة بالمنشأة .

٣- الإلمام بماهية المعلومات الفنية الخاصة بالمنشأة التي يدقق حساباتها من خلال زيارة مواقع الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاستفسار من المختصين عن كافة النواحي الفنية.

٤- استمرار الاطلاع على الحالات التطبيقية وما تنشره الهيئات والجمعيات العلمية الدولية من تقارير عن تطبيقات لممارسات فعلية .

الشروط الواجب توفرها في مدقق الحسابات [١]

حاصلا على احد المؤهلات التالية :

١- الشهادة الجامعية الاولى بكالوريوس او ما يعادلها تخصص محاسبة وله خبرة عملية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات في اعمال المحاسبة والتدقيق من ضمنها سنة واحدة على الاقل في اعمال التدقيق وذلك بعد حصوله على تلك الشهادة .

٢- الشهادة الجامعية ماجستير او ما يعادلها في المحاسبة وله خبرة عملية لمدة لا تقل عن سنتين في اعمال المحاسبة والتدقيق من ضمنها سنة واحدة على الاقل في اعمال التدقيق وذلك بعد حصوله على تلك الشهادة .

٣- شهادة الدكتوراه في المحاسبة وله خبرة عملية لمدة لا تقل عن سنة واحدة في اعمال المحاسبة والتدقيق بعد حصوله على تلك الشهادة او قام بتدريس المحاسبة او التدقيق في احدى الجامعات او الكليات لمدة سنتين على الاقل بعد حصوله على ذلك المؤهل .

٤- الشهادة الجامعية الاولى بكالوريوس او ما يعادلها من احدى كليات التجارة او الاقتصاد او القانون مع خبرة عملية لا تقل مدتها عن خمس سنوات في اعمال المحاسبة والتدقيق من ضمنها سنة واحدة على الاقل في اعمال التدقيق وذلك بعد حصوله على المؤهل العلمي .

١ / المراجعة الداخلية وظيفة شاملة:

فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الادارة.

٢ - المراجعة الداخلية وظيفة دورية:

حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة الاستقلالية :

رغم ان المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة الا انها مستقلة عن باقي الوظائف الاخرى ، فعلى المراجع ان يكون

[١] محمد على محمد الجابري مرجع سبق ذكره ،ص66

مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية .

بالإضافة الى تلك الخصائص نذكر الخصائص التالية :

- المراجعة الداخلية دعامة اساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية ؛

- المراجعة الداخلية وظيفة تقوم بها وحدة ادارية من وحدات المؤسسة ؛

- المراجعة الداخلية تسعى الى ترشيد قرارات الادارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب .

ويمكن تناول طبيعة المراجعة الداخلية من خلال النقاط التالية :

نشاط داخلي مستقل داخل المؤسسة و اداة رقابة بغرض انتقاء وتقييم جميع الرقابات الاخرى؛

وظيفة استشارية اكثر منها وظيفة تنفيذية؛ يمتد نشاطها الى جميع الرقابات الادارية والمحاسبية والضبط الداخلي ؛

- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية ؛

يستطيع المراجع الداخلي ان يقوم بذات المهام التي يقوم بها المراجع الخارجي خلال فترة المراجعة .

ما مدى استقلالية المراجع الداخلي وهل يتمتع باستقلال تام ؟

يعتبر استقلال المراجع احد المعايير الهامة للمراجعة ،لذلك يجب ان يكون المراجع الداخلي مستقلا في اداء أعماله لكي تتحقق فاعلية المراجعة الداخلية لذلك يجب على المراجع ان يتبع المستويات الادارية العليا لكي يتمكن من مراجعة وفحص المستويات الرقابية الاخرى وتقييمها للتأكد من مدى تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة وهذا يتطلب من المراجع الداخلي ان يكون بعيدا عن وضع السياسات والاجراءات واعداد السجلات او الارتباطات باي عمل تنفيذي اخر يكون من الطبيعي ان يتولى مراجعته وتقييمه فيما بعد، وبعد عمليات الفحص والمراجعة التي يقوم بها المراجع يقد نتائج عمله وتوصياته في تقارير لمجلس الادارة .وتتجه كثير من الشركات الى تكوين لجنة المراجعة والتي تتكون من اعضاء مجلس الادارة غير المتفرغين، وهدف اللجنة الاشراف على وظيفة المراجعة الداخلية مما يزيد من استقلاليته عن الادارة وذلك لان لجنة المراجعة مسئولة عن توظيف ومكافأة رئيس القسم .ولكن في الحياة العملية لا يستطيع تحقق ذلك لان اعضاء لجنة المراجعة هم نفس اعضاء مجلس. وقد ذكر مجمع المراجعين الداخليين بأمريكا ان استقلال المراجع الداخلي من العوامل الاساسية لفعالية برنامج المراجعة الداخلية ،وان استقلاله يتوقف على اعتبارين هما:-

١- إن تحديد المستوى التنظيمي للمراجع يتوقف على قيمة الخدمات التي سوف تحصل عليها الإدارة لذلك يجب على المراجع أن يكون مسئولا على قراراته .

٢- إن موضوعية الدراسة من أهم عوامل نجاح المراجعة الداخلية ولذلك يجب إشراك المراجع في وضع نظام العمل داخل المشروع لأنه يخضع لتقييمه فيما بعد وقد ذكر مجمع المراجعين الداخليين بأمريكا إن استقلال المراجع الداخلي من العوامل الأساسية لفاعلية برنامج المراجعة الداخلية وإن استقلاله يتوقف على اعتبارين هاما :-

١- إن تحديد المستوى التنظيمي للمراجع يتوقف على قيمة الخدمات التي سوف تحصل عليها الإدارة لذلك يجب على المراجع أن يكون مسئولا على قراراته .

٢- إن موضوعية الدراسة من أهم عوامل نجاح المراجعة الداخلية ولذلك يجب إشراك المراجع في وضع نظام العمل داخل المشروع لأنه يخضع لتقييمه فيما بعد.

الفصـــــــــل الثالـــــــث

دور المراجعة الداخلية في الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية

تناولت الباحثون في هذا الفصل دور المراجعة الداخلية في الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية من خلال المباحث التالية

المبحث الاول: الأخطاء والتلاعب في القوائم المالية:

المبحث الثاني: دور المراجعة الداخلية في الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية:

المبحث الاول: الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية :

تمهيد:

سبان أهمية مدقق الحسابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء وكافة المستفيدين من خدمات التدقيق، لذا يجب على مدقق الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق، وقواعد السلوك المهني، ومراعاة القوانين والتشريعات والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليه.

إن المجتمع المالي يتوقع من مدقق الحسابات أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والحياد والاستقلال، كما يتوقعون منه اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات، ومنع صدور القوائم المالية المضللة. ولكن لا توجد عملية تدقيق تستطيع أن تقدم تأكيدات كاملة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، لأن الأخطاء قد تحدث نتيجة تطبيق وتنفيذ العمليات المالية للمنشأة، والأداء غير السليم من القسم المالي بها، والحكم الخاطئ في اختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً .

كما أن القوائم المالية لا تعطي الدقة والثقة الكاملة بها زيادة عما تسمح به طرق القياس المحاسبية، فمثلاً لا يوجد أحد يطلب من المحاسب أن يتنبأ بنتائج أحداث مستقبلية غير مؤكدة١

مفهوم الخطأ وأنواعه :

أ -مفهوم الخطأ:

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الخطأ" يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح٢"

كما عرف الخطأ بأنه" عبارة عن تعديل أو تغيير أو حذف أو عدم صحة تبويب بعض العمليات المالية في المشروع أو عدم اتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بسبب جهل أو إهمال أو تقصير أو بهدف إخفاء عجز أو اختلاس أو تلاعب أو إخفاء حقائق تتعلق بالأوضاع المالية للمشروع فإذا اقترن بسوء نية القائمين به اعتبر نوعاً من الغش أو التزوير٣

كما عرف الخطأ بأنه تلك" الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناء على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم٤. وعرف أيضاً بتلك" الأخطاء الحسابية والكتابية في السجلات والتقارير المحاسبية التي يتم فيها إعداد التقارير المالية والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، والأخطاء التي تنشأ نتيجة النسيان أو التفسير المغلوط عند إعداد التقارير المالية) ٥"

كما عرف على أنه" عجز السجلات المحاسبية عن الإفصاح عما حدث فعلاً بشكل غير عمدي ٦.

Blazek,M.M., "An Empirical Study of Bayesion Decision Theory and Auditor Judgment under uncertainty", PH.D.Dissertation , Arizona State University ,1990.

٢ الاتحاد الدولي للمحاسبين" .اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة -" معيار التدقيق الدولي رقم 240 مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق،(2003)

٣ نواف محمد عباس الرماحي مراجعة العمليات المالية" ، الطبعة الأ ولى ، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009،ص129

٤ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات" ، مرجع سبق ذكره.

٥ إبراهيم شداد، مسؤولية مدقق الحسابات عن الغش والخطأ من الناحيتين القانونية والمهنية" ، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونين الأردنيين، العددان 42/41، آذار.(2000) .

٦ حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،(1999)،ص130

من التعاريف السابقة نستنتج أن الخطأ يؤدي إلى تحريف غير متعمد في التقارير المالية وإن احتمال حدوثه موجود في أي نظام محاسبي وفي أي مرحلة من المراحل التي تمر بها , عملية إعداد التقارير المالية، وقد يكون بإحدى الصور الآتية-

أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات والدفاتر والتقارير المالية.

-التفسير والتطبيق المغلوط للسياسات المحاسبية.

-النسيان أو عدم المعرفة بالأصول المحاسبية.

-عدم تأهيل موظفي الحسابات وتدريبهم وجاهزيتهم للقيام بالأعمال المطلوبة منهم بشكل سليم.

ب - أنواع الأخطاء المحاسبية:

تنقسم الأخطاء المحاسبية التي تواجه مدقق الحسابات عند فحصه للدفاتر والسجلات إلى أنواع متعددة إذا نظرنا إليها من زوايا مختلفة نذكر منها [1]

- ❖ من حيث توافر القصد في ارتكاب الخطأ :

أخطاء غير عمدية▪ :

وهي تلك الأخطاء التي لا ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق بل تحدث نتيجة جهل من موظفي قسم الحسابات بالأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة تقصيرهم في أداء أعماله.

وتنقسم الأخطاء من الناحية المحاسبية إلى الأنواع التالية❖ :

أخطاء الحذف أو السهو▪ :

وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عدم القيام بترحيلها إلى دفتر الأستاذ كلياً أو جزئياً، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين والدائن .أما

الحذف أو السهو الجزئي يمكن اكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطأ،

يمكن أن تكون أخطاء الحذف أو السهو على :النحو التالي [2]:

-عدم قيد عملية بيع آجل أو شراء آجل.

-عدم احتساب المخصصات اللازمة لمقابلة التزامات مستقبلية.

-عدم احتساب الإهلاك للأصول الثابتة.

-عدم قيد مقبوضات نقدية.

الأخطاء الارتكازية:

وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية) جمع وطرح، أو في الترحيل والترصيد، وقد يكون كلياً أي في طرفي العملية، وقد يكون جزئياً أي في طرف واحد، ويكشف الخطأ الكلي عن طريق المراجعة المستندية والمقارنات والمصادقات[3]

الأخطاء الفنية(أخطاء تطبيق الاصول والمبادئ المحاسبية)▪ :

وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفاتر والسجلات بشكل لا يتفق مع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول والمبادئ، وتؤثر على قوائم نتيجة الأعمال المتعلقة بأرباح أو خسائر المشروع ومركزه المالي ومن أمثلتها الخلط بين المصاريف الإيرادية والمصاريف الرأسمالية وبالتالي تحميل

---

١ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق.

٢ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المع اصر الناحية النظرية" ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر :عمان، 2006 ، ص148

٣ زهير إبراهيم الحدرب ، "علم تدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، 2010،ص 34

حساب الأرباح والخسائر بمصاريف غير صحيحة وكذلك عدم إجراء قيود استهلاك الأصول الثابتة أو إجراء هذه القيود بقيمة أكبر أو أقل من المفترض فعلاً، أو عدم التطبيق السليم لمبدأ المقابلة، فضلاً عن تجاهل أسس القياس المحاسبي السليم لعناصر الإيرادات والمصروفات، وكذلك عدم اتباع سياسة الحيطة والحذر بعدم تكوين

احتياطيات لمقابلة الخسائر المحتمل حدوثها [1] ،ويرى الباحثون أنه لاكتشاف مثل هذه الأخطاء يتطلب من المدقق خبرة ودراية واسعة بالأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

الأخطاء المتكافئة▪ :

ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ أثر خطأ آخر بالدفاتر، وتكافؤ الأخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك من صعوبة اكتشافها، ولن يتسنى للمدقق اكتشاف مثل هذه الأخطاء إلا إذا دقق في مراجعته المستندية والحسابية وقد يكون التكافؤ بين خطأين في حساب واحد، ولن يكون لذلك الخطأ أثر خطير على نتائج أعمال المشروع أو مركزه المالي .وقد يكون التكافؤ بين

الأخطاء في حسابين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة هذين الحسابين[2]، وقد يترتب على ذلك تأثير على نتيجة أعمال المشروع أو مركزه المالي

الأخطاء الكتابية▪ :

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجله من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر .في هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة .وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلاً بدلاً من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن ميزان المراجعة لن تتساوى أطرافه[3]

❖من زاوية تأثيرها على توازن ميزان المراجعة :

(يمكن أن نفرق بين نوعين من الأخطاء) [4]:

1-الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

أ -أخطاء الحذف الجزئي والأخطاء الارتكازية إذا كانت جزئية.

ب – أخطاء تكشف عن نفسها.

2-الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

أ -أخطاء الحذف الكلي.

ب – أخطاء ارتكازية إذا كانت كلية.

ت – أخطاء متكافئة.

---

١ نواف محمد عباس الرماحي ،مراجعة العمليات المالية" ،]مرجع سابق، ص: 132-133

٢ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات" ، مرجع سابق.

٣ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص150

٤ نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق، ص136

مفهوم الغش(الاحتيال) وأنواعه:

مفهوم الغش:

أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أن الغش يعني" فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية) [١]"

وعرف الغش على أنه هو" الخطأ الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية" [٢]

كما عرف الغش على أنه" تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو التضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة [٣].

وأيضاً عرف الغش على أنه" ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق اصرار، ويعني ذلك أن الغش مرادفة للخطأ العمد، ويحدث الغش عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية، بهدف اخفاء معالم معينة، لتحقيق منفعة شخصية على حساب الوحدة الاقتصادية وتتنوع وتتشكل محاولات ارتكاب التلاعب، وتتمثل في الاختلاس والابتزاز والرشوة والتلاعب في عمليات الافصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة [٤].

ومن خلال ما ذكر تستنتج أن استخدام مصطلح الغش يدل على عدة معانٍ منه:

"الاختلاس والتلاعب والاحتيال "ومما يركز عليه تعريف تلك المصطلحات عن معنى الغش أنه يشمل عدة عناصر من أجل ارتكابه وهي النية والقصد أو التدبير المسبق، أي أن الغش يرتكب بسابق إصرار وسوء نية وتعمد وليس عن طريق المصادفة، وذلك سعياً للتضليل والإخفاء عن أنظار المستخدمين للتقارير المالية.

ويمكن أن يرتكب الغش عن طريق [٥]:

1-التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو بقصد إساءة استعمال أحد الموجودات ومن الأمثلة على هذا النوع:

-إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة المشروع كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية.

-عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو استخدمها لتغطية اختلاس سابق أو عجز بالخزينة.

-عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات واختلاسها أو استعمالها في تغطية اختلاسات سابقة بالمستودعات.

-إثبات أذونات صرف صورية، واختلاس تلك البضائع.وكلما كان نظام الرقابة الداخلية في المشروع قوياً ومتماسكاً كلما قل ارتكاب مثل هذا النوع من التلاعب والغش والتزوير ولهذا على المدقق أن يزيد من نطاق عملية التدقيق إذا ما وجد أن نظام الرقابة الداخلية بالمشروع تشوبه نقاط ضعف وثغرات عديدة.

---

١ الاتحاد الدولي للمحاسبين،" .(2003) اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة -" معيار التدقيق الدولي رقم) 240 مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق .(مرجع بسق ذكره،2003 :202

٢ محمود، وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر :عمان،2011.

٣ محمد سمير الصبان، و محمد الفيومي ،المراجعة – بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، ص135

٤ سامي محمد الوقاد، ولؤي محمد ديان ، تدقيق الحسابات"(1) ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان،2010، ص 93

٥ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات" ، مرجع سابق، ص43_41

2-التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ويحدث مثل هذا التلاعب بوحي وتوجيه من إدارة المشروع بقصد تحقيق أحد الأهداف التالية:

- تضخم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية، أو يغالي في تقدير بضاعة آخر المدة، أو يؤجل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة، أو لا تؤخذ مخصصات كافية للاستهلاك أو لا تظهر المصروفات على حقيقتها وغير ذلك.

ويستفيد أعضاء مجلس إدارة الشركة من وراء هذا كله بإيهام المساهمين بنجاح إدارتهم وبذلك يعاد انتخابهم مرة أخرى، كذلك ربما كانوا يتقاضون نسبة من أرباح المشروع، وقد يكون القصد رفع أسهم الشركة في الأسواق المالية (البورصة)ليبيعوا ما يملكون منها أو يعملوا على تشجيع المستثمرين في الاكتتاب بأسهم جديدة تنوي الشركة إصدارها وزيادة رأسمالها بها.

- تقليل أو تخفيض الأرباح بقصد المضاربة في الأسهم في السوق المالية أو بقصد تكوين احتياطيات سرية قد يساء استخدامها مستقبلا لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة. وقد يكون ذلك أيضا بهدف التهرب من الضرائب، أو طلب إعانة من الدولة خاصة إذا كانت الدولة تضمن حداً أدني من الأرباح.

الاخطاء والغش بالقوائم :

تعريف الغش بالقوائم المالية [1]

الغش هو قيام ادارة الشركة بالإساءة الى المساهمين او الدائنين او غيرهم من المستخدمين بتقديم معلومات غير صحيحة بالقوائم المالية بطريقة متعمدة الي جانب ذلك فان المراجعين قد يتضرروا من هذا الغش ماليا ومعنويا اذا كانوا لا يدركون ان الادارة قد قامت بالغش بالقوائم المالية ويتمثل الغش في الاتي :

١- الكذب والتحكم بمعلومات مهمة او مستندات مؤيدة اوعمليات قامت بها الشركة بشكل معتم

٢- اهمال معلومات او احداث او معاملات او تقديمها بشكل غير صحيح

٣- التعمد في عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس او التقرير او الافصاح عن المعلومات والاحداث .

٤- التعمد في اخفاء الافصاح او الافصاح بشكل غير سليم في ما يتعلق بالسياسات المحاسبية او المبالغ الظاهرة بالقوائم المالية .

الغش بالقوائم المالية يعتبر من اكثر انواع الغش بالشركات وذلك من خلال ما تقوم به الادارة لذلك يطلق علي الغش بالقوائم المالية غش الادارة .

انواع غش القوائم المالية :

هناك نوعين من الغش التي ترتبط بعملية المراجعة واهتمام المراجع بوجد غش من عدمه .

- النوع الاول : الاظهار غير الصحيح بالقوائم المالية والتي تظهر من الغش بالقوائم المالية و تتمثل في الاهمال او عدم اظهار مبالغ او عدم الافصاح بها لغرض خداع مستخدمي القوائم المالية

- النوع الثاني :الخطأ المتعمد في توزيع الاصول ويتضمن سرقة اصول الشركة ويتمثل في التلاعب في الاصول ، سرقة الاصول المادية او المعنوية او تحميل الشركة قيمة اصول لم تستلم وعادة ما يتم ذلك بإخفاء او التلاعب في المستندات او السجلات لغرض عدم الانتباه الى ان الاصل غير موجود وهذا يسبب اظهار قوائم مالية غير صحيحة. تحصيلها في نهاية

[1] ابراهيم اسحاق انسيان ،دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل الحكومة، دراسة رسالة ماجستير تم النشر في ٢٠١٠، فلسطين ،ص٣٩

الفترة ، وكذلك فشل الادارة في التعرف على بعض انواع المخزون التي يصعب بيعها وتصريفها وبالتالي يحدث تقدير غير سليم لمخصص تقادم المخزون.

ج - عدم التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية وذلك كما في حالة الخلط بين المصروف الارادي والمصرف الرأسمالي.

النتائج المترتبة على الغش .

يترتب على مجالات الغش الذي يقوم به الموظفون او الادارة ظهور قوائم مالية مضللة تؤدي الى حدوث نتائج خطيرة وذات اضرار واسعة الانتشار وفي بعض الاحيان تأثير تدميري ، وتلك النتائج لها اثار على المدى القريب وعلى المدى البعيد ، فأول ضحايا تلك القوائم المضللة هم المساهمين والدائنون وعلى المدى البعيد اهتزاز ثقة المستثمرين في سوق الاوراق المالية الى جانب اطراف عديدة تتضرر من جراء ذلك كفقد الموظفين لوظائفهم وتضرر شركات التامين و المودعون في المؤسسات المالية كما تتأثر ايضا سمعة الشركات التي تنتمي الى نفس الصناعة.

وقد تكبدت مكاتب المراجعة في السنوات القليلة الماضية نفقات باهظة من جراء الدعاوي القضائية المرفوعة من الطرف الثالث الذين فقدوا استثماراتهم نتيجة عدم قدرة مراجعي الحسابات على اكتشاف الغش وما يتعلق به من تحريفات جوهرية في القوائم المالية فعلى سبيل المثال وصلت نفقات الدعاوي القضائية الى ٧ % من ايراد مكاتب المراجعة الستة الكبار في عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت تلك النسبة الى ١٩,٤ % عام ١٩٩٣ ويوجد في الولايات المتحدة وحدها اكثر من ٤٠٠٠ دعوى قضائية مرفوعة ضد المراجعين تحمل في طياتها اكثر من ١٥ مليار دولار كتعويضات محتملة لتسويات تلك الدعاوي وان معظم تلك الدعاوي سببها فشل مراجعي الحسابات في اكتشاف الغش وعدم الافصاح عن انشطة العميل سيئة السمعة ومن وجهة نظري فان اكبر مثل لذلك الفشل هو مكتب آرثر اندرسون والذي كان يعد من اكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم والذي انهار وفق فضيحة انرون الشهيرة .

ان الغش يؤدي الى سوء تخصيص الموارد نتيجة اعداد تقارير مشوهة عن اماكن الاستثمار المتاحة ، كما يؤدي الغش في الاخير الى انخفاض المبيعات والتوظيف والكفاءة الانتاجية والمصداقية كما تضعف مقدرة الشركة على المنافسة اما الزيادة الوحيدة المصاحبة للغش فهي تكلفة الدعاوي القضائية واقساط التامين .

ووفقا لتقديرات الهيئة التشريعية المتعلقة بالتجارة في الولايات المتحدة فإن الغش يكبد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية سنويا أكثر من ١٠٠ بليون دولار تدفعها أطراف بريئة كالمستهلكين وشركات التأمين ومكاتب المراجعة.[١]

تحديد عوامل مخاطرة التحريف والتلاعب وتقييم المدقق لهذه المخاطر:

من الممكن أن يحدد المدقق أحداثًا أو ظروفًا تدل على وجود دوافع أو ضغوط لارتكاب التحريف والتلاعب أو توفير فرصة لارتكاب التحريف والتلاعب، ومن هذه الأحداث على سبيل المثال:

إن الحاجة لتلبية توقعات اطراف أخرى للحصول على تمويل إضافي لحقوق الملكية قد يخلق ضغوطًا لارتكاب التحريف والتلاعب. وإن منح مكافآت كبيرة إذا تم تحقيق أهداف ربح غير واقعية قد يخلق دافعا لًارتكاب التحريف والتلاعب

وإن بيئة رقابة غير فعالة قد تخلق فرصة لارتكاب التحريف والتلاعب

[١] معيار المراجعة الامريكي رقم53بين الأخطاء والتلاعب.

هناك ثلاثة ظروف قد تشير إلى وجود التحريف والتلاعب كما حددها المعيار ويطلق على هذه الظروف مثلث التحريف والتلاعب وهي:

- **وجود ضغوطات أو حوافز لارتكاب التحريف والتلاعب سواء من قبل الإدارة أو الموظفين:**

ومن الأمثلة الشائعة لارتكاب التحريف والتلاعب أو تلاعب الشركات بقوائمها المالية، انخفاض احتمالات التقدم المالي للشركة، وانخفاض الأرباح التي ربما تهدد استمراريتها ومقدرتها في الحصول على تمويل لأعمالها .ويمكن أن تقوم الشركات بالتلاعب في الأرباح لتتماشى مع تنبؤات المحللين الماليين أو لتحقيق ربح محدد كأرباح العام الماضي مثلا، أو للوفاء بالتزامات عقود الدين، أو لتضخيم أسعار الأسهم، وأخيرًا تلاعب الإدارة بالأرباح للحفاظ على سمعتها.

- **وجود ظروف مناسبة لارتكاب التحريف و التلاعب :**

فعلى الرغم من أن القوائم المالية لجميع الشركات تتعرض للتلاعب(التحريف والتلاعب)، إلا أن القوائم المالية التي تحتوي على التحريف والتلاعب تزداد في قطاع الشركات التي تتضمن قوائمها المالية أرقامًا تقديرية، ولعل تقييم المخزون السلعي يخضع لمخاطر سوء التقدير في الشركات التي يتنوع فيها المخزون وتتعدد أماكن وجوده فيها، وتزداد مخاطر سوء التقدير إذا كان المخزون السلعي متقدمًا .كما تزداد الفرص المناسبة للتحريف والتلاعب بازدياد التغيير في موظفي المحاسبة أو وجود ضعف في المعالجات المحاسبية وكيفية الإفصاح عن نتائجها، علمًا بأن وجود تقارير مالية تحتوي على التحريف والتلاعب في معظم الأحيان يعني وجود لجنة تدقيق غير فعالة أو مجلس إدارة غير فعال في المراقبة والإشراف على إعداد القوائم المالية.

- **وجود تصرفات أو مبررات لارتكاب التحريف و التلاعب**

فوجود تصرفات أو سلوك معين، أو وجود أشخاص أو قيم مضللة، قد تسمح للإدارة أو الموظفين بارتكاب التحريف والتلاعب، ولعل ذلك بسبب تواجدهم في بيئة تفرض عليهم ضغوطًا لدرجة أنهم أصبحوا يبررون القيام بأعمال مخادعة و مضللة[1].

مع أن وجود مثل هذه المؤشرات والأحداث قد لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث تحريف أو تلاعب فعلي، إلا أن وجودها لا بد وأن يؤثر على تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية سواء على مستوى البيانات المالية أو على مستوى أدلة الإثبات للفئات المختلفة من المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات وكذلك على تقييم المدقق لأنظمة الرقابة الداخلية .وفي تقييم المخاطر الجوهرية بسبب التحريف والتلاعب على المدقق استخدام الحكم المهني وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ **تحديد مخاطر التحريف والتلاعب وذلك عن طريق المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال أداء إجراءات تقييم المخاطر واعتبار فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية.**
- ✓ **ربط مخاطر التحريف والتلاعب المحددة لما يمكن أن يحدث من خطأ عند مستوى الإثبات.**
- ✓ **تحديد الحجم الممكن للأخطاء المحتملة، بما في ذلك إمكانية أن تتسبب المخاطرة في أخطاء مضاعفة واحتمال حدوث المخاطرة.**

[1] Arens, A. Alvin, Elder, J. Randal and Beasley, S. Mark, **2005 Auditing and Assurance Services**: An Integrated Approach, 10th Ed, Prentice Hall

الممارسات الشائعة للغش :

يمكن أن يكون إعداد قائمة بأساليب الغش وممارساته بلا نهاية ومع ذلك ينبغي أن يتفهم المراجع إلى أكثر الطرق شيوعا مع إدراك أن نوع معين من الغش قد يكون ممكنا في موقف ما بينما قد لا يكون ممكنا في وقت اخر ومن المفيد أن نعدد بعض الأنواع الشائعة من الغش والمتمثلة في الاتي :

_اختلاس نقدية: ويأخذ ذلك عدة صور منها اختلاس مبلغ معين من الخزينة واختلاس متحصلات مبيعات نقدية واختلاس متحصلات من العملاء وتتم تغطية الاختلاس عادة عن طريق مدفوعات وهمية بالمبلغ المختلس نفسه تؤيدها مستندات مزورة أو عدم إثبات المبالغ المتحصلة من العملاء في السجلات وكذلك اختلاس النقدية عن طريق التلاعب في التحويلات بين البنوك.

_إدراج مبيعات وهمية : أو إدراج مبيعات تمت في الفترة التالية ضمن مبيعات الفترة الحالية بغرض تضخيم المبيعات وبالتالي الأرباح.

_التلاعب في تكوين المخصصات : مثال مجمع استهلاك الأصول الثابتة ومخصص الديون المشكوك فيها ، إذ أن عدم تكوين المخصصات أو تكوينها بنسبة تقل أو تزيد عن النسب المقررة تؤدي إلى تضليل نتائج العمليات.

_ اختلاس بعض أصناف المخزون : من خامات أو انتاج غير تام أو انتاج تام عن طريق التلاعب في مستندات التسليم أو الإرجاع أو الصرف وفي البطاقات والسجلات الخاصة بالمخازن عن طريق اثبات مستندات صرف وهمية أو التلاعب في الكميات المنصرفة أو المستلمة او في نسبة المواد التالفة والمسموح بها.

_التلاعب في تقويم المخزون : وبالتالي تضليل نتائج العمليات والمركز المالي.

_اعتبار بعض النفقات الإيرادية نفقات رأسمالية أو العكس: وبالتالي تضليل نتائج العمليات والمركز المالي.

_ الرواتب الوهمية: التي تتم عن طريق إدراج أسماء وهمية في جداول الرواتب واختلاس بالغها او قد يقوم كاتب الأجور بالمغالاة في أرقام رواتب العاملين مقابل اقتسام الزيادة معهم.

_إساءة استخدام صندوق المصروفات النثرية : عن طريق استخدام النقدية للأغراض الشخصية أو في أغراض غير مرخص بها أو تزوير المستندات التي تغطي العجز.

_إساءة استخدام بطاقات الائتمان: عن طريق استخدامها في تغطية مشتريات شخصية.

_الرشاوي : وهي مبالغ تدفع من أجل الحصول على نشاط أو عمل وتحقي منفعة شخصية.

_المغالاة في الخصومات والمسموحات الممنوحة للعملاء.

_ بيع المعلومات المهمة للمنافسين.

_استخدام المعدات والتجهيزات الخاصة بالشركة للأغراض الشخصية.

_ تزييف مستندات الدفع : النفقات النقدية قد يتم تدعيمها بمستندات مزيفة أو استخدام صور الفواتير في تحقيق ازدواج المدفوعات النقدية وكذلك تغيير الشيكات بعد توقيعها.

_سرقة الأوراق المالية: ويحدث ذلك في حالة إمكانية الوصول غير المرخص لهذه الأوراق أو عندما يكون الأمين عليها قادرا على استبعادها.

_ سداد المصروفات الشخصية: اي ذات الطابع الشخصي وهي غير مرخص بها من قبل الشركة مثل نفقات الترفيه ومصروفات الزواج والمعدات المشتراه للاستعمال الشخصي ومصروفات التنقل والسفر غير المرخص بها.

الإشارات التحذيرية باحتمال وجود غش وتلاعب :

طالب معيار المراجعة الامريكي رقم ٨٢ من مراجع الحسابات ضرورة إدراكه لخصائص الغش ولعوامل الخطر التي يمكن ان يستخدمها المراجع ويرعيها لتقدير احتمال وجود غش في القوائم المالية وسرقات الاصول وتشمل عوامل الخطر ما يلي:

أولا : الإشارات التحذيرية باحتمال وجود غش في القوائم المالية :

وتشمل ما يلي :-

خصائص الادارة مثل:

- لا تعرض الادارة بشكل سليم حالة الرقابة الداخلية وعملية اعداد التقارير المالية ، وعلى سبيل المثال اهمال الادارة لنتائج المراجعة وعدم كفاية افراد المحاسبين الحاليين او عدم فعاليتهم.
- عدم معقولية اهداف الادارة التي تبني على اساسها خطط المكافآت بالنسبة لنتائج التشغيل والمركز المالي.
- محاولة الادارة تحسين سعر السهم او الربحية باستخدام سياسات محاسبية مناهضة.
- الدوران السريع لأفراد الادارة العليا اعضاء مجلس الادارة.

احوال الصناعة مثل:

- المتطلبات المحاسبية والقانونية والنظامية الجديدة قد تضعف القوائم المالية او تجعلها متحيزة.
- الدرجة العالية للمنافسة قد تسبب في نقص هوامش الربح.- تدهور الصناعة التي ينتمي اليها العميل .
- تغير الخبرة بالصناعة سريعا مع التطور التكنولوجي وتقادم المنتجات.

الخصائص التشغيلية والاستقرار المالي مثل:

- وقوع العميل تحت ضغط شديد للحصول على التمويل المطلوب للتشغيل الاساسي او الانفاق الرأسمالي .
- تتأسس القوائم المالية على تقديرات شخصية تخضع للتغير الجوهري في الاجل القريب .
- الهيكل المالي للعميل قد يجعله معرضا للتغير في معدلات الفائدة بشكل كبير .
- العميل مهدد بالإفلاس .
- حدوث عمليات معقدة غير عادية قرب نهاية السنة المالية.

ثانيا : الإشارة التحذيرية باحتمال سرقات الاصول :

تمثل عوامل الخطر التي يمكن ان يستخدمها لمراجع في تقدير احتمال سرقة الاصول ما يلي :

١ - الشك في سرقات الاصول: -

- وجود مبالغ نقدية كبيرة في متناول اليد.
- المخزون يتكون من عناصر صغيرة مرتفعة القيمة .

٢- علاقات العاملين ونمط السلوك: -

- عدم قناعة العاملين الذين لهم علاقات بحيازة الأصول واستخدامها.
- وجود عاملين يعيشون حياة تفوق مستواهم المادي.
- تغير سلوك العاملين بطريقة غير عادية او غير متوقعة.

٣ - الأدوات الرقابية:

- فشل الإدارة في توفير إشراف سليم.
- تنقية غير ملائمة لطلبات التوظيف.
- وجود فوضى في النظام المحاسبي.

مسئولية مراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة خصوصا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال معايير المراجعة التي أصدرتها مسئولية مراجع الحسابات نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه، و يمكن بلورة إطار مسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب واثر ذلك على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة من خلال معيار المراجعة الأمريكي رقم ٥٣ الذي حدد تلك المسئولية على النحو التالي : -

أ- يجب أن يقدر مراجع الحسابات مستوى الخطر الناشئ من وجود أخطاء وتلاعب ذات تأثير جوهري على القوائم المالية لأنه سوف يعتمد على مستوى الخطر عند وضع خطة المراجعة وتصميم برنامج الفحص وتحديد اجراءات المراجعة بما يساعده على اكتشاف الاخطاء والتلاعب الذي يمكن ان يجعل القوائم المالية تحتوي على تحريف جوهري.

ب- تتوقف مقدرة المراجع على تقدير خطر المراجعة الناتج من وجود اخطاء وتلاعب على فهمه لخصائص الاخطاء والتلاعب التي سبق الاشارة اليها، ومدى ونوع التفاعل المحتمل بين هذه الخصائص ووفقا لهذا الفهم سوف يصمم وينفذ خطة واجراءات المراجعة الملائمة.

ج- لا يمكن ان نغفل مدى صعوبة اكتشاف التلاعب في بعض الاحيان بواسطة اجراءات المراجعة المعروفة والتي تساعد على اكتشاف الاخطاء ويرجع ذلك الى ان التلاعب قد يصل الى حد التواطؤ بين موظفي العميل وبعضهم البعض او بينهم وبين طرف خارج المشروع وهنا فان المراجعة المستندية وحتى الفنية قد لا تنجح في اكتشاف هذا التواطؤ.

د- يكون مطلوبا من مراجع الحسابات ان:

* يبذل العناية المهنية القصوى في تخطيط وتنفيذ المراجعة وتقييم النتائج المتحصل عليها من اتباع الاجراءات الملائمة .
* يمارس ويصيغ أحكامه المهنية بدقة وليتأكد قدر استطاعته من عدم وجود اخطاء او التلاعب

هـ- يجب ان يركز المراجع عند تخطيط وتنفيذ المراجعة على مجموعة من الاعتبارات من شانها ان ترفع من قدرته على اكتشاف الاخطاء والتلاعب ومن اهم هذه الاعتبارات : -

١- الاعتماد على مساعدين مؤهلين ومدربين جيدا ويفضل ان يكون لهم خبرة في مراجعة القوائم المالية للعملاء الذين يعملون في الصناعة التي ينتمي لها العميل الحالي.

٢- توسيع نطاق تقييمه الاولى لبيئة عمله.

٣- مد نطاق الاختبارات الخاصة بالنواحي الادارية مثل معدل دوران المدير المالي ورئيس الحسابات ، كفاءة العاملين بإدارة المراجعة الداخلية وتشكيل مجلس الادارة .

٤- توصيف طبيعة الصناعة التي ينتمي اليها العميل جيدا فقد تكون حدة المنافسة مرتفعة فيها مما يدفع الادارة لاتباع وسائل غير مشروعة في المنافسة تنعكس على القوائم المالية.

٥- الاطلاع على تقارير المراجعة لعدد من السنوات السابقة لهذه الشركة ودراسة راي المراجعين السابقين لها .

٦- تحديد معدل عزل مراجعي الحسابات السابقين لها .

واجبات المرجع المهنية في حالة وجود غش وتلاعب وفقآ لمعيار المراجعة الامريكي رقم ٥٣ اذا انتهى المراجع الى وجود غش وتلاعب متعمد ذات تأثير جوهري في تحريف القوائم المالية للعميل فعلية ان يقوم بالواجبات التالية :

أ- اذا استنتج مراجع الحسابات ان القوائم المالية والا فانة يبدي رأيا متحفظا او عكسيا في القوائم المالية مع الافصاح عن الاسباب الاساسية راية هذا .

ب- اذا لم يستطيع المراجع تطبيق اجراءات المراجعة الملائمة او اذا قام بتوسيع نطاق اختباراته ومع ذلك ظل غير قادر على تحديد ما اذا كان التلاعب قد اثر في القوائم المالية تأثيرا جوهريا فيجب عليه عندئذ ان يقوم بتصرفين هما :

*** يمتنع عن ابداء الراي او يبدي رأيا متحفظا في القوائم المالية .**

*** يقوم بتوصيل النتائج التي تم التوصل اليها الى لجنة المراجعة او مجلس الادارة .**

ج- اذا رفض العميل في الحالة السابقة تقرير المراجع فيجب على المراجع ان ينسحب من اداء عملية المراجعة ويقوم بكتابة اسباب قراره بالانسحاب في تقريره خاص ويقدمه للجنة المراجعة او مجلس الادارة.

د- يجب أن يتخذ المراجع قرارات الأهمية النسبية الملائمة عندمنا يكون من واجبه توصيل بيان التلاعب للجنة المراجعة وعلى سبيل المثال فإن التلاعب من جانب صغار الموظفين قد يكون غير جوهري وغير متكرر فيتم تجميعه وتوصيله على فترات للجنة المراجعة بينما التلاعب مع رئيس الحسابات بتزييف مستند صرف المرتبات يوجب سرعة إخبار اللجنة به.

هـ- ليس من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لأطراف خارج المشروع إلا إذا رأى المراجع أن حالة التلاعب الموجودة يمكن أن تؤثر على رأيه في القوائم المالية.

ويمكن القول بأن من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لطرف خارج المشروع في الحالات التالية:

*** عندما تقرر المنشأة التي بها تلاعب عزل المراجع .**

*** عندما يتصل به المراجع الجديد للشركة.**

*** عندما تطلب منه بعض المؤسسات التمويلية طالما كانت المتطلبات المهنية لمراجعة الشركات المقترضة تسمح بذلك.**

المبحث الثاني : دور المراجعة الداخلية في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية

ان التطور الذي شهدة النشاط الاقتصادي الزم على المؤسسة ان تواكب هذا النمو الذي انبثقت عنه عدة وظائف اخرى يصعب عليها التحكم فيها جميعا ،كما تعددت الاطراف المتعاملة، مما دفعها الي ايجاد وسيلة تضبط وتقيم وتحمي ممتلكاتها من الضياع وكذا تضمن لها الاستمرار لتحقق الأهداف المسطرة مسبقا وبالتالي تنظم شامل لطرق أداء العمل والإشراف علية وتوجيهه ومراجعته ومحاسبة القائمين بالأعمال لضمان صحة التنفيذ والتطبيق وسوف نتناول الرقابة والمراجعة الداخلية الفرق وارتباط وتأثير كلا منها الرقابة الداخلية يمكن تعريفها على انها هي النحو المحدد في المحاسبة والتدقيق، الذي هو عملية لضمان تحقيق أهداف المنظمة في مجال الفعالية التشغيلية والكفاءة، واعداد التقارير المالية الموثوق بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات. والرقابة الداخلية تشمل كل شيء الذي يتحكم في المخاطر التي تتعرض لها في المنظمة، بل هو وسيلة يمكن من خلالها تحقيق موارد المنظمة الموجهة ورصدها، وقياسها. وهي تلعب على دورا هاما في كشف ومنع الاحتيال وحماية موارد المنظمة، على حد سواء، المادية (على سبيل المثال، والآلات والممتلكات) وغير المادية (على سبيل المثال سمعة الملكية الفكرية: مثل العلامات التجارية).

وعلى المستوى التنظيمي، اهداف الرقابة الداخلية تتعلق بمصداقية التقارير المالية، وردود الفعل في الوقت المناسب على تحقيق الاهداف التشغيلية او الاستراتيجية، والامتثال للقوانين واللوائح. على مستوى معاملة معينة، وتشير الرقابة الداخلية الى الاجراءات المتخذة لتحقيق هدف معين (على سبيل المثال كيفية ضمان المدفوعات المنتظمة لأطراف معينة.) واجراءات الرقابة الداخلية تقلل من عملية التغير، مما ادي الي نتائج اكثر قابلية للتنبؤ وهي عنصر أساسي من قانون ممارسات الفساد الاجنبية (FCPA) لسنة ١٩٧٧ وقانون ساربانس اوكسلي لعام ٢٠٠٢، الأمر الذي يتطلب تحسينات في الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة في الولايات المتحدة. ولذلك يشار الى الرقابة الداخلية داخل الكيانات التجارية إلى الضوابط التشغيلية . يوحد في الرقابة الداخلية خمسة عناصر اساسية وهي :

- تحدد البيئة لهجة السيطرة للمنظمة، التي تؤثر في السيطرة على المنظمة وهذا هو الاساس لجميع المكونات الاخرى للرقابة الداخلية.
- تقييم المخاطر وتحديدها وتحليل المخاطر ذات الصلة لتحقيق اهداف المؤسسة، وتشكيل الاسس المعينة لكيفية ادارة المخاطر.
- تنظيم عمليات المعلومات والاتصالات ودعمها وتحديد النقاط المهمة في تبادل المعلومات وتحديد الاطار الزمني لتمكن الناس من تحمل مسؤولياتهم.
- مراقبة أنشطة السياسات والاجراءات التي تساعد على ضمان توجيهات الادارة .
- مراقبة العمليات المستخدمة في تقييم جودة اداء الرقابة الداخلية على مر الزمن.

الحكومة ودورها في تعزيز دور المراجعة[1] :

لقد أصبحت حوكمه الشركات من الموضوعات الهامة على كافة القطاعات بعد الأزمات التي حصلت في بعض الشركات. وترجع هذه الانهيارات والأزمات معظمها إلى الفساد الإداري في الشركة والممارسات السلبية في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارات ، وكذلك نقص بعض الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق حوكمه الشركات .
ونتيجة لهذه الانهيارات زاد الاهتمام في مفهوم حوكمه الشركات وأصبحت الأهم في أن تقوم الشركة في تطبيقها . "تلعب

[1] محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص33

المراجعة الداخلية دورا حيويا في التأكد على مدى بقاء ونمو واستمرار منظمات الاعمال ، حيث تختص بفحص مقومات النظام المحاسبي لهذه المنظمات للوقوف على مدى قدرة هذه المقومات في تحقيق وظيفتي القياس والافصاح المحاسبي بكفاءة عالية "

العلاقة بين الحكومة والمراجعة الداخلية :

تساعد المراجعة الداخلية – لما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الادارة ولجنة المراجعة من اجل ادارة المخاطر والرقابة عليها – في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الادارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة

-إجراءات المراجعة لاكتشاف الخطأ:

- ✓ *توقع الأخطاء ء من خلال التجارب السابقة .*
- ✓ *المناقشة مع موظفي العميل.*
- ✓ *الإجراءات التحليلية والمقارنات المختلفة بين المؤشرات الأساسية لحسابات المشروع.*
- ✓ *إجراءات المراجعة العامة .*
- ✓ *المطابقات والدراسات التفصيلية .*
- ✓ *جمع أدلة الإثبات .*
- ✓ *التمعن.*
- ✓ *تقدير بعض قيم النفقات والإيرادات بالاستناد إلى العلاقات الخطية بينها .*

اختصاصات ومسئوليات ادارة المراجعة الداخلية:

يقوم بالمراجعة الداخلية موظفون تابعون لإدارة مستقلة في المنشأة تسمى " إدارة المراجعة الداخلية " ولكيً تقوم بعملها يجب مراعاة ما يلي :

١. أن تعمل إدارة المراجعة الداخلية فًي استقلال تام عن باقي الادارات بمعنى أنه لا ينبغي أن تكون تابعة لأية ادارة بالمنشأة وهذا الاستقلال الوظيفي هو أحد أركان قوتها ومصدر كفايتها، وغالبا ما تكون ادارة المراجعة الداخلية مسئولة مباشرة امام الادارة العليا وهذه الطريقة تكفل تطبيق توصيات ادارة المراجعة الداخلية بسرعة مما يقوي مركزها فًي المنشأة.

٢. تعمل إدارة المراجعة الداخلية بناءا على سلطات صريحة وتكون جميع الادارات على علم بحقوقها وسلطاتها المطبقة في مراجعة جميع العمليات والدفاتر والسجلات.

٣. تعتبر المراجع الداخلية جزءا من الرقابة الداخلية ومن ثم لا ينبغي الخلط بينها وبين الضبط الداخلي فالمراجعة الداخلية تتم بعد اتمام العمليات والقيود أما الضبط الداخليً فيتم بطريقة تلقائية في الوقت الذي تم فيه العملية أو قيدها في الدفاتر .

٤. المراجعة الداخلية ليس من واجباتها مراقبة المديرين أو وضع سياسات للإدارات ولا إعطاء أي أوامر.
٥. لا تتدخل إدارة المراجعة الداخلية بطريقة مباشرة فيً شئون الموظفين وينبغي أن تكون العالقة بين موظفيً إدارة المراجعة الداخلية وباقًي الموظفين أساسها التعاون لغرض الوصول إلى هدف مشترك وهو رفع شأن المنشأة.
٦. لكًي تقوم إدارة المراجعة الداخلية بعملها المنوط به ينبغي أن يكون موظفيها مؤهلين مهنيا ومدربين فيً أعمال المحاسبة والمراجعة والإدارة .

الشروط الواجب توافرها لوجود نظام فعال للمراجعة الداخلية :

١. التأهل العلمي والعملي المناسب لأفراد المراجعة الداخلية
٢. تخطيط تنفيذ برامج المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية واستمرارية خلال العام وبالتنسيق مع دورة نشاط المنشأة حتى لا تؤدي إلى تعطيل أعمال المنشأة .
٣. تقارير المراجعين الداخلين يجب ان تكون واضحة وحاسمة والانتقادات والملاحظات التي تحتوي عليها هذه التقارير يجب أن يعقبها اتخاذ الإجراءات الازمة فورا من جانب الإدارة لتصحيح الأوضاع .
٤. تقارير المراجعين الداخلين يجب ان ترفع إلى الإدارة العليا (لجنة المراجعة) ويجب أن تحظي هذه التقارير عموما بتأييد الادارة .
٥. أن يؤدي المراجع الداخلي مسئوليته بما تمشى مع المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني المتعارف علية فإذا توافرت هذه الشروط فإن المراجع الخارجًي يستطيع عندئذ فقط الاعتماد على نظام المراجعة الداخلية قيئ تقليل نطاق الفحص الذي يقوم به.

لجنة المراجعة[١] :

هناك اتجاه متزايد في كثير من الشركات نحو انشاء ما يطلق علية لجنة المراجعة وتتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين وذلك بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية مما يزيد من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وكلما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية كلما زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقرير ، ويتم اعتماد جميع السياسات والمعايير والاجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق لجنة المراجعة.

[١] وجدي حجاز، مرجع سبق ذكره ،ص 74

الفصـــل الرابـــع

عرض وتحليل البيانـــــات

المبحث الاول :تحليل البيانات

المبحث الثاني: اختبار الفروق

اجراءات الدارسة الميدانية

ادوات الدراسة:

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدتها الباحثات لهذا الغرض

مجتمع الدراسة:

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع والدوريات للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وصممت من قبل ذوى الخبرة في هذا المجال، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من 50 فردا

الجزء الأول :يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (العمر - المؤهل العلمي – التخصص العلمي - سنوات الخبرة)وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات, وخبرات المبحوثين.

عينه الدراسة:

تم توجيه عبارات الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من عدد 50 من مدراء الادارة والشؤون المالية ومدراء الحسابات في المصارف(مجتمع الدراسة)حيث تم التحليل (36) و(5)غير قابله للتحليل و(9)استبانة لم تسترجع وقد احتوت الاستبانة على (27) عبارة لكل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل عبارة من مدراء الإدارة والشؤون المالية ومدراء الحسابات وفق مقياس ليكرت الرباعي(موافق ، محايد ،غير موافق ، غير موافق بشدة.)وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الثلاثة ، وقد اشتملت كل الفرضية الأولى على (11) عبارة. والفرضية الثانية على (4)عبارات والفرضية الثالثة على (11)عبارة.

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والاجراءات الاحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات
- النسب المئوية
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

ولتطبيق الطرق والأساليب الاحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي(Spss) والذى يعد من أكثر الحزم الاحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office. Excel 2010في عمليات الرسم البياني

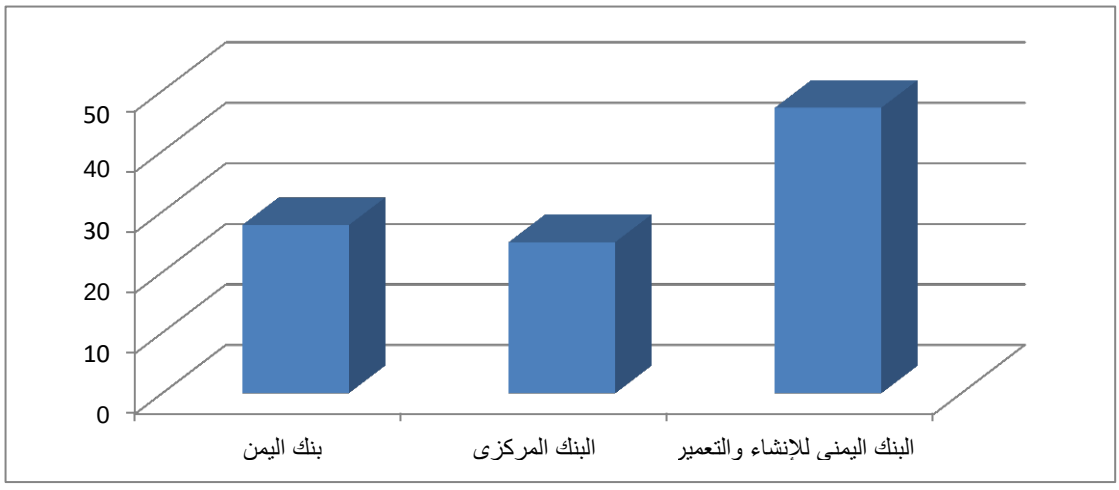
تحليل وعرض البيانات

١- خصائص عينة الدراسة وفقاً للبنوك

جدول رقم (١)يوضح التوزيع التكراري لعينة الدارسة في البنوك

الجهة	التكرار	النسبة
البنك اليمن والكويت	10	27.8
البنك المركزي	9	25.0
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	17	47.2
الإجمالي	36	100.0

يبين الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة والتي تظهر انها تكونت من ١٠ أفراد من بنك اليمن والكويت بما نسبته ٢٧.٨%، تليهم البنك المركزي بواقع ٩ وبما نسبته ٢٥%، وأخيرا ١٧ فرداً من العينة كانوا من البنك اليمنَي للإنشاء والتعمير بما نسبته ٤٧.٢% والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:



شكل رقم (١) يوضح الشكل البياني لعينة الدراسة فَي البنوك

٢- خصائص عينة الدراسة وفقاً للفئة العمرية

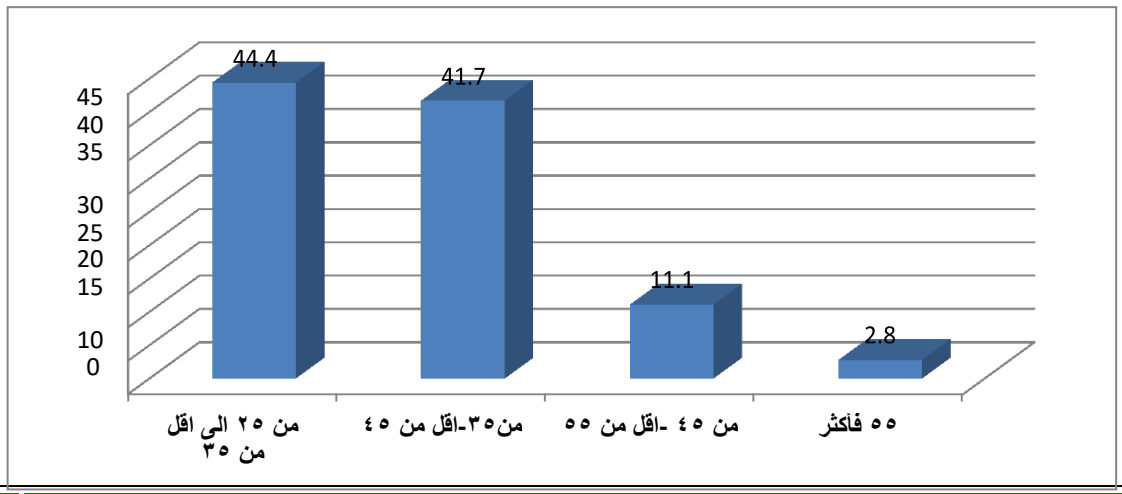
جدول رقم (٢) يوضح التوزيع التكراري للعمر ونسبته

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
من ٢٥ إلى اقل من ٣٥	16	44.4
من ٣٥-اقل من ٤٥	15	41.7
من ٤٥ - اقل من ٥٥	4	11.1
٥٥ فأكثر	1	2.8
الإجمالي	36	100.0

يبين الجدول رقم (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً للفئة العمرية والذي يشير الى ان العينة تكونت من الفئة العمرية من ٢٥ الى اقل من ٣٥ سنه في المرتبة الأولى بواقع ١٦ فرداً وبما نسبته ٤٤.٤%، تليهم الفئة العمرية ما بين ٣٥ الى اقل من ٤٥ بواقع ١٥ فرداً وبما نسبته ٤١.٧%، وتأتيً الفئة العمرية من ٤٥ الى اقل من ٥٥ فيً المرتبة الثالثة وبواقع ٤ افراد وبما نسبة ١١.١% واخير الفئة العمرية ٥٥ سنة فأكثر تأتي في المرتبة الاخيرة بواقع ١ فرداً وبما نسبته ٢.٨.%

والشكل التالي يوضح ذلك كما يليً:

شكل رقم (٢) يوضح الشكل البياني العمر ونسبته



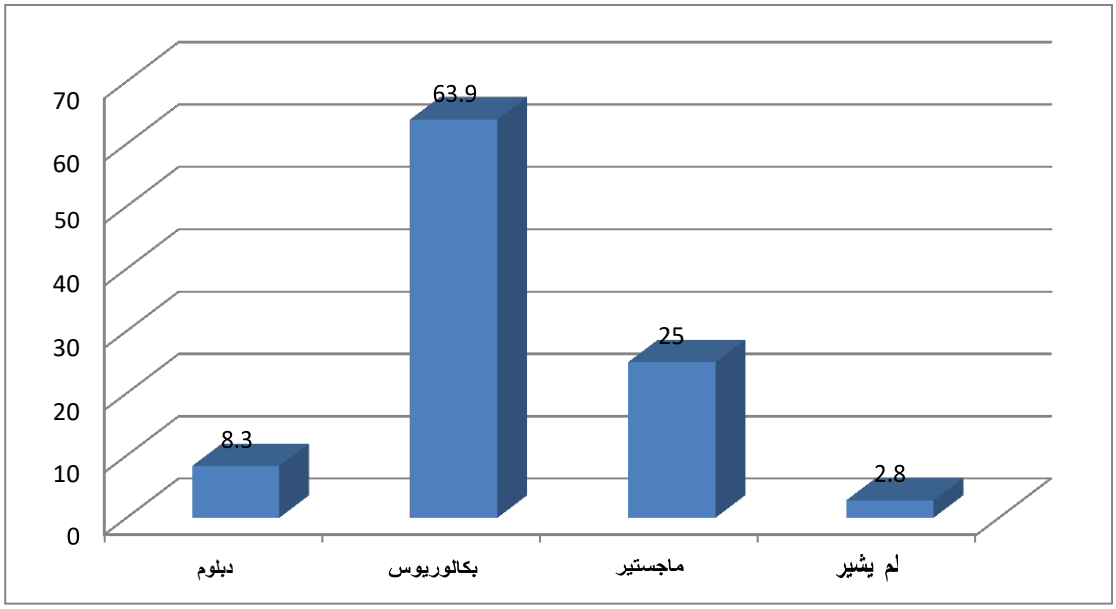
جدول رقم (٣) يوضح التوزيع التكراري للمؤهل العلمي ونسبته

المؤهل	التكرار	النسبة
دبلوم	3	8.3
بكالوريوس	23	63.9
ماجستير	9	25.0
لم يشير	1	2.8
الإجمالي	36	100.0

يبين الجدول رقم (٣) إن العينة تكونت من حملة درجة البكالوريوس بواقع ٢٣ وبما نسبته ٦٣.٩%، تليهم حملة درجة الماجستير بواقع ٩ وبما نسبته ٢٥%، كما يأتيَ فيَ المرتبة الثالثة والأخيرة حملة درجة الدبلوم بواقع ٣ وبما نسبته ٨.٣%، كما لم يشير أحد أفراد العينة بما نسبته ٢.٨%

والشكل التالَي يوضح ذلك كما يلَي:

شكل رقم (٣)يوضح الشكل البياني للمؤهل العلمي ونسبته



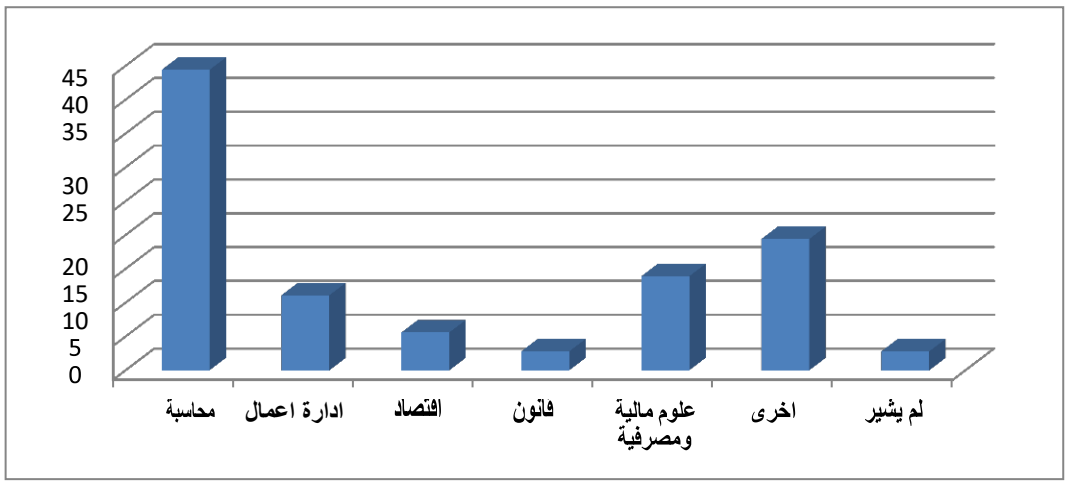
٤- خصائص عينة الدراسة وفقاً للتخصص :

جدول رقم (٤)يوضح التوزيع وفق متغير التخصص العلمي ونسبته

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	16	44.4
إدارة أعمال	4	11.1
اقتصاد	2	5.6
قانون	1	2.8
علوم مالية ومصرفية	5	13.9
أخرى	7	19.4
لم يشير	1	2.8
الإجمالي	36	100.0

يبين الجدول رقم (٤) تخصصات أفراد عينة الدراسة والتي تشير إلى إن تخصص المحاسبة كان في المرتبة الأولى بواقع ١٦ فرداً منهم وبما نسبته ٤٤.٤%، تليهم تخصصات أخرى بواقع ٧ وبما نسبته ١٩.٤%، ثم علوم مالية مصرفية في المرتبة الثالثة وبواقع ٥ وبما نسبته ١٣.٩%، كما يأتي في المرتبة الرابعة تخصص إدارة أعمال بواقع ٤ وبما نسبته ١١.١% و يأتي في المرتبة الخامسة تخصص اقتصاد بواقع ٢ وبما نسبته ٥.٦%، و يأتي في المرتبة السادسة تخصص القانون بواقع ١ وبما نسبته ٢.٨%، وأخيراً نجد فرداً لم يشير باي إجابة بما نسبته ٢.٨%. والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي: الشكل رقم(4)

يوضح الشكل البياني للتخصص العلمي ونسبته



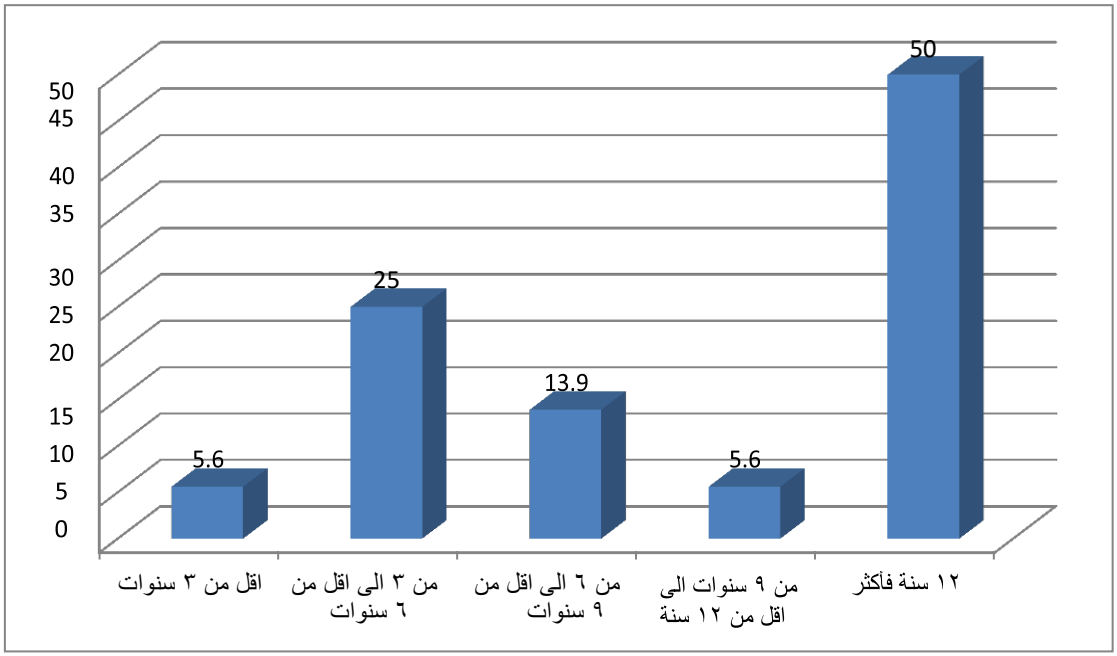
٥- خصائص عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة:

جدول رقم (٥) يوضح التوزيع التكراري وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من3 سنوات	2	5.6
من ٣ إلى اقل من ٦ سنوات	9	25.0
من ٦ إلى اقل من ٩ سنوات	5	13.9
من٩سنوات الى اقل من ١٢ سنة	2	5.6
١٢ سنة فأكثر	18	50.0
الإجمالي	36	100.0

يبين الجدول رقم (٥) يوضح سنوات الخبرة التي يمتلكها أفراد عينة الدراسة وتظهر أن المرتبة الأولى كانت لذوي الخبرات الكبيرة أكثر من ١٢ سنه حيث بلغ عددهم ١٨ بما نسبته ٥٠%، تليهم ذوي الخبرات من ٣ إلى أقل من ٦ سنوات بواقع ٩ وبما نسبته ٢٥%، يأتي في المرتبة الثالثة ذوي الخبرة من ٦ إلى أقل من ٩ سنوات بواقع ٥ أفراد ١٣.٩% وأخيراً ذوي الخبرة اقل من ٣ سنوات بواقع ٢ وبما نسبته ٥.٦%.

والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي:



شكل رقم (٥)يوضح الشكل البياني وفق متغير سنوات الخبرة ونسبته

ثانيا: إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البحث:

المحور الأول : مدى تاثير الإجراءات المتبعه من قبل المراجع للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية:-

جدول رقم (٦) يوضح إجابات إفراد عينة الدراسة على المحور الأول

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
تعاون المراجعة الداخلية والخارجية يساهم في الحد من الاخطاء والتلاعب	3.6857	.71831	موافق
تعمل المراجعة الداخلية على قياس وتقييم فعالية الرقابة الداخلية للحد من الاخطاء والتلاعب	3.6286	.73106	موافق
يعتبر المراجع الداخلي تابع لنظام الرقابه الداخلية	2.8286	.98476	محايد
يقوم المراجع الداخلي بتنفيذ مهامه من فحص وتدقيق طوال العام	3.9091	.38435	موافق
يتم تعيين المراجع الداخلي من قبل المنشآة نفسها للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	3.7353	.61835	موافق
المراجع الداخلي يساعد المنشآة في حماية أصولها وسمعتها واستدامتها	3.5588	.85957	موافق
يعتبر المراجع الداخلي خط الدفاع الأساس عن المنشآه وان فشل المنشآه ذاتها	3.3333	.85391	محايد
يعتبر المراجعة الداخلية أداة لمساعدة الإدارة في رفع جودة الأداء والحفاظ على الأصول	3.6364	.74239	موافق
تعتبر المراجعة الداخلية مصاحبة بمعنى وسيلة لمنع الغش تلقائياً	3.6563	.78738	موافق
التخطيط لعملية المراجعة بشكل كفء قبل القيام بها سوف يؤدي الي الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	3.4063	.87471	محايد
يقدم المراجع تأكيد معقول وليس مطلق بخلو القوائم المالية من الأخطاء والتلاعب	3.5000	.76200	محايد
المتوسط الكلي للمحور	3.3766	.57965	موافق

يبين الجدول رقم (٦) ان الفقرة والتي نصها "يتم تعيين المراجع الداخلي من قبل المنشآة نفسها" بمتوسط بلغ ٣.٧٣٥٣ وبانحراف معياري بلغ ٠.٦١٨٣٥ وهي عند التقدير اللفظي "موافق"، كما إن الفقرة والتي نصها "يعتبر المراجع الداخلي تابع

لنظام الرقابه الداخلية جاءت فيً المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ ٢.٨٢٨٦ وبانحراف معياري بلغ ٠.٩٨٤٧٦ وهي عند التقدير اللفظي (محايد)

كما أن المتوسط الكلي للمحور ككل يعادل ٣.٣٧٦٦ بانحراف معياري بلغ ٠.٥٧٩٦٥ وهي عند التقدير اللفظي (موافق)

المحور الثاني : : دور الحوكمة في تعزيز المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية

جدول رقم (٧) يوضح إجابات إفراد عينة الدراسة على المحور الثاني

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
يتم من خلال الحوكمة ترجمة أعمال المنشآة وتوزيع السلطات والمسؤوليات داخل المنشآه مما يؤدي للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	3.5161	.62562	موافق
وضع الضوابط الرقابية هو قلب الحوكمة والتي تساعد في الحد من الاخطاء والتلاعب	3.4839	.67680	محايد
تلعب المراجعة الداخلية دوراً أساسياً في قيأم الإدارة بمسؤولياتها المتعلقة بالحوكمة والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	3.4516	.80989	محايد
تقع المسؤولية النهائية في الحوكمة على عاتق مجلس الإدارة	3.2500	.76200	محايد
المتوسط الكلي للمحور	3.3438	.45680	محايد

يبين الجدول رقم (٧) ان الفقرة والتي نصها "يتم من خلال الحوكمة ترجمة إعمال المنشآة وتوزيع السلطات والمسؤوليات داخل المنشآة مما يؤدي للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ ٣.٥١٦١ وبانحراف معياري بلغ ٠.٦٢٥٦٢ وهي عند التقدير اللفظي (موافق)، كما أن الفقرة والتي نصها "تقع المسؤولية النهائية في الحوكمة على عاتق مجلس الإدارة" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ ٣.٢٥٠٠ وبانحراف معياري بلغ ٠.٧٦٢٠٠ وهي عند التقدير اللفظي (محايد).

كما أن المتوسط الكلي للمحور ككل يعادل ٣.٣٤٣٨ بانحراف معياري بلغ ٠.٤٥٦٨٠ وهي عند التقدير اللفظي (محايد).

المحور الثالث : مدي تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجهها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية

جدول رقم (٨) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
من العوائق التي تواجه مهام المراجع عدم ملائمة الأتعاب التي يتقاضاها	3.4063	.79755	محايد

فشل المراجع الداخلي في المنشآه نتيجة عدم تنمية مهاراته من خلال دورات تدريبية	3.5000	.82572	
يمكن ان يتوفر لدى المراجع الحسابات معرفة كافية بمعايير التدقيق الدولية	3.5000	.70711	محايد
يتم الاتصال بالجهات المختصة عند عدم استجابة الادارة لتوصيآت المراجع حول وجود تجاوزات وانحرافات	3.3824	.77907	محايد
يمكن القول بأنه من واجب المراجع الإفصاح عن التلاعب لطرف خارج المنشآه	2.8529	1.07682	محايد
يتم تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقا لمؤهلاتهم وخبراتهم السابقة	3.7059	.67552	محايد
يمتلك المراجع الداخلي صلاحيآت لا تفوض لكثير من الأقسام في المنشآه	3.5294	.70648	موافق
يجب على المراجع ان يتمتع بالاستقلال النسبي في مباشرة مهامه	3.6471	.84861	موافق
كلما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وادارة المراجعة الداخلية زاد احتمال توفر الاستقلال في الفحص والتقرير	3.2353	.92307	محايد
الاستقلالية والموضوعية مكونان مهمان في نشاط المراجع الداخلي الفعال للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	3.8235	.45863	موافق
يجب ان يتضمن تقرير المراجع النزاهة والاستقلالية والموضوعية لمنع صدور قوائم مالية مضللة	3.6471	.84861	موافق
لجنة المراجعة تكون من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين	2.6176	.95393	محايد
المتوسط الكلي للمحور	3.3873	.31105	محايد

يبين الجدول رقم (٨) إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث والذي يظهر ان الفقرة والتي نصها " يتم تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقا لمؤهالتهم وخبراتهم السابقة" جاءت فَي المرتبة الأولى بمتوسط بلغ ٣.٧٠٥٩ وبانحراف معياري بلغ ٠.٦٧٥٥٢ وهي عند التقدير اللفظي (محايد)، كما ان الفقرة التي نصها "لجنة المراجعة تكون من اعضاء مجلس الادارة غير المتفرغين" جاءت في المرتبة الاخيرة بمتوسط بلغ ٢.٦١٧٦ وبانحراف معياري بلغ ٠.٩٥٣٩٣ وهي عند التقدير اللفظي (محايد).

كما أن المتوسط الكلي للمحور ككل يعادل ٣.٣٨٧٣ بانحراف معياري بلغ ٠.٣١١٠٥ وهي عند التقدير اللفظي (محايد).

❖ اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام معامل الانحدار الخطي البسيط

ويوضح الجدول رقم () اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية هناك ما بين الاجراءات المتبعة من قبل المراجع الداخلي وبين الحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم .

جدول ١(اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستعمال معامل الانحدار الخطي البسيط)

المتغير التابع	قيمة R	قيمة R2	اختبار F	مستوى الدلالة Sig.	معامل الانحدار B	اختبار T	مستوى الدلالة Sig.

الأخطاء والتلاعب بالقوائم	٧١٢.	٥٠٧.	٦٢,٧٧٦	٠٠٠.	**الإجراءات المتبعة من قبل المراجع الخارجي**	٨٢٧.	٤,٩٢٣	.٠٠٠

في الجدول السابق رقم () والذي يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، وعلاقة **الإجراءات المتبعة من قبل المراجع الخارجي** ومتغير الأخطاء والتلاعب بالقوائم ، نلاحظ أن هناك ارتباط طردي قوي (R = .٧١٢)، ومعامل التحديد (R2 = .٥٠٧)، مما يدل على أن قيمة (٥١ %) من التغييرات في تحقيق الأداء المالي تفسرها محور **الإجراءات المتبعة من قبل المراجع الخارجي** ، كما أظهرت النتائج أن قيمة درجة التأثير (.٨٢٧) وهذا يدل على أن الزيادة بدرجة واحدة في متغير **الإجراءات المتبعة من قبل المراجع الخارجي** كبعد من أبعاد الذي يؤدي إلى زيادة الأخطاء والتلاعب بالقوائم بقيمة (.٨٢٧)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F والتي بلغت (F = ٦٢.٧٧٦) وهي دالة احصائيا (sig.٠.٠٠٠)، وعليه تنفى الفرضية القائلة لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية هناك ما بين الاجراءات المتبعة من قبل المراجع الداخلي وبين الحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم وتستبدل بالفرضية (يوجد أثر ذو دلاله إحصائية هناك ما بين الاجراءات المتبعة من قبل المراجع الداخلي وبين الحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم).

ثانياَ: الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الحوكمة والمراجعة الداخلية للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.

المتغير التابع	قيمة R	قيمة R2	اختبار F	مستوى الدلالة Sig.	معامل الانحدار B		اختبار T	مستوى الدلالة Sig.
الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.	٨٢٨.	٦٨٦.	١٣٣,٥٠٦	٠٠٠.	الحوكمة	٩٠٤.	١١,٥٥٤	.٠٠٠

في الجدول السابق رقم () والذي يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، وعلاقة متغير الحوكمة ومتغير **الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.**، نلاحظ أن هناك ارتباط طردي قوي (R = .٨٢٨)، ومعامل التحديد (R2 = .٦٨٦)، مما يدل على أن قيمة (٦٩ %) من التغييرات في الحوكمة تفسرها محور **الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.** ، كما أظهرت النتائج أن قيمة درجة التأثير (.٩٠٤) وهذا يدل على أن الزيادة بدرجة واحدة

في متغير الحوكمة كبعد من أبعاد الذي يؤدي إلى زيادة تطوير **الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.** بقيمة (٩٠٤.)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F والتي بلغت (F = ١٣٣,٥٠٦) وهي دالة احصائيا (sig.٠.٠٠٠)، وعلية تنفى لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الحوكمة والمراجعة الداخلية للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية وتستبدل بالفرضية التالية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الحوكمة والمراجعة الداخلية للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية).

ثالثاَ: الفرضية الفرعية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين صلاحية المراجع الداخلي والحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.

المتغير التابع	قيمة R	قيمة R2	اختبار F	مستوى الدلالة Sig.	معامل الانحدار B		اختبار T	مستوى الدلالة Sig.
الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.	٨٣٢.	٧٦٧.	٧٥,٤١٣	٠٠٠.	صلاحية المراجع الداخلي	٦٤٥.	٦٤١٣	٠٠٠.

في الجدول السابق رقم () والذي يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، وعلاقة متغير صلاحية المراجع الداخلي، ومتغير االاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.، نلاحظ أن هناك ارتباط طردي قوي (R = .٨٣٢)، ومعامل التحديد (R2 = .٧٦٧)، مما يدل على أن قيمة (٧٤ %) من التغييرات في الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية. تفسرها متغير صلاحية المراجع الداخلي، كما أظهرت النتائج أن قيمة درجة التأثير (٦٤٥.) وهذا يدل على أن الزيادة بدرجة واحدة في صلاحية المراجع الداخلي كبعد من أبعاد الذي يؤدي إلى زيادة تطوير الحد الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.بقيمة (٦٤٥.) ، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F والتي بلغت (F =٧٥,٤١٣) وهي دالة احصائيا (sig.٠.٠٠٠) ، وعلية تنفى احصائياً الفرضية القائلة " لا توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين صلاحية المراجع الداخلي والحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية. ،وتستبدل بالفرضية التالية (يوجد علاقة ذات دلاله احصائية بين صلاحية المراجع الداخلي والحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.).

ثالثا: اختبار الفروق:

أولا: اختبار الفروق وفقا للبنك

الفرض البحثي: لا توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة وفقا للبنك في أي من محاور الدراسة عند مستوى دلالة ٠.٠٥

الفرض البديل: توجد فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة وفقا للبنك في أي من محاور الدراسة عند مستوى دلالة ٠.٠٥لا

جدول رقم(٩) يبين اختبار الفروق وفقا للبنك

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	ستوى الدلالة

المحور الأول :مدى تاثير الإجراءات المتبعه من قبل المراجع للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية:-	بين المجموعات	.218	2	.109	.311	.735
	داخل المجموعات	11.206	32	.350		
	الإجمالي	11.424	34			
المحور الثاني: دور الحوكمة في تعزيز المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية .	بين المجموعات	.692	2	.346	1.737	.194
	داخل المجموعات	5.777	29	.199		
	الإجمالي	6.469	31			
المحور الثالث : مدي تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجهها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	بين المجموعات	.176	2	.088	.906	.415
	داخل المجموعات	3.017	31	.097		
	الإجمالي	3.193	33			

يتضح من خلال اختبار الفروق ان قيمة ف كانت في المحور الأول وهو (تاثير الإجراءات المتبعه من قبل المراجع للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية) تعادل ٠.٣١١ عند مستوى دلالة ٠.٧٣٥ وهي قيمة غير دالة احصائيا.

كما إن قيمة ف في المحور الثاني وهو (: دور الحوكمة في تعزيز دور المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية) تعادل ١.٧٣٧ عند مستوى دلالة ٠.١٩٤ وهي قيمة غير دالة إحصائيا

كما إن قيمة ف في المحور الثالث وهو (: مدي تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجهها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية

) تعادل ٠.٩٠٦ عند مستوى دلالة ٠.٤١٥،

وهي قيمة غير دالة احصائيا.

وعليه فإننا نقول بعدم وجود فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة من ناحية البنك سواء كانوا في البنك المركزي او بنك الإنشاء والتعمير او في بنك اليمن والكويت.

وبالتالي فإننا نقبل الفرض البحثي القائل بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية تعزى لجهة العمل (البنوك).

ثانيا: اختبار الفروق وفقا للعمر

الفرض البحثي : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ وفقا لأعمار المبحوثين.

الفرض البديل: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ وفقا لأعمار المبحوثين.

جدول رقم (١٠) يوضح اختبار الفروق وفقا لأعمار المبحوثين

الفقرة		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المحور الأول: مدى تاثير الإجراءات المتبعه من قبل المراجع للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	بين المجموعات	.773	3	.258	.750	.530
	داخل المجموعات	10.650	31	.344		
	الإجمالي	11.424	34			
المحور الثاني : دور الحوكمة في تعزيز المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	بين المجموعات	1.268	3	.423	2.275	.102
	داخل المجموعات	5.201	28	.186		
	الإجمالي	6.469	31			
المحور الثالث: مدي تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	بين المجموعات	.801	3	.267	3.350	.032
	داخل المجموعات	2.392	30	.080		
	الإجمالي	3.193	33			

يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) أن المحور الأول لم تلمس فيه فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حيث كانت قيمة ف تعادل ٠.٧٥٠ عند مستوى دلالة ٠.٥٣٠ وهي قيمة غير دالة إحصائيا، كما أن المحور الثاني أيضا لم تلمس فيه فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة ف ٢.٢٧٥ عند مستوى دلالة ٠.١٠٢ وهي قيمة غير دالة إحصائيا، إما المحور الثالث والذي نصه "مدى تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجهها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية " فقد كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة ف ٣.٣٥٠ عند مستوى دلالة ٠.٠٣٢ في إجابات أفراد عينة الدراسة ولمعرفة لصالح من كانت الفروق في المحور الثالث وفقا للعمر فقد قمنا بعمل الجدول التوضيحي التالي :

جدول رقم(١١)اختبار الفروق وفقا للعمر

	المتوسط	الانحراف المعياري
من ٢٥ إلى أقل من ٣٥	3.4444	.31602
من ٣٥-أقل من ٤٥	3.3500	.24841
من ٤٥-أقل من ٥٥	3.5556	.25459

يشير الجدول إلى ان الفروق كانت بين ذوي الفئات العمرية الأصغر والفئات العمرية الأكبر، ونجد ان الفئات العمرية الأكبر أكثر موافقة على فقرات المحور الثالث.

ثالثا: اختبار الفروق وفقا للمؤهل العلمي:

الفرض البحثي : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ وفقا للتخصص العملي.

الفرض البديل: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ وفقا للتخصص العملي.

جدول رقم(١٢) **يبين اختبار الفروق وفقا للمؤهل العلمي**

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المحور الأول:مدي تاثير الإجراءات المتبعه من قبل المراجع للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	بين المجموعات	.492	2	.246	.700	.504
	داخل المجموعات	10.893	31	.351		
	الإجمالي	11.385	33			
دور الحوكمة في تعزيز المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	بين المجموعات	.233	2	.116	.562	.576
	داخل المجموعات	5.792	28	.207		
	الإجمالي	6.024	30			
مدي تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية	بين المجموعات	.137	2	.068	.708	.501
	داخل المجموعات	2.901	30	.097		
	الإجمالي	3.038	32			

يشير الجدول رقم (١٢) انه لم تلمس فروق في أي من محاور الدراسة في إجابات أفراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي، بمعنى إن إجابات أفراد عينة الدراسة متسقة فيما بينها.

وعليه فإننا نقبل الفرض البحث القائل بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ وفقا للتخصص العملي.

رابعا: اختبار الفروق وفقا للتخصص العملي:

الفرض البحثي : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات إفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة وفقا لسنوات الخبرة عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

الفرض البديل: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات إفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة وفقا لسنوات الخبرة عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

جدول رقم(١٣) **يبين اختبار الفروق وفقا للتخصص العملي**

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المحور الاول	بين المجموعات	1.865	5	.373	1.127	.369
	داخل المجموعات	9.267	28	.331		
	الإجمالي	11.132	33			
المحور الثاني	بين المجموعات	.342	5	.068	.287	.916
	داخل المجموعات	5.956	25	.238		
	الإجمالي	6.298	30			
المحور الثالث	بين المجموعات	.477	5	.095	1.062	.403
	داخل المجموعات	2.427	27	.090		
	الإجمالي	2.904	32			

يتضح من خلال اختبار الفروق وفقا للتخصص العملي إن إجابات أفراد عينة الدراسة في المحاور الثلاثة إجمالا لم تلمس فرقا جوهريا "معنويا" عند مستوى دلالة ٠.٠٥ حيث كانت قيمة ف في المحور الأول تعادل ١.١٢٧ عند مستوى دلالة ٠.٣٦٩ أما قيمة ف في المحور الثاني فهي تعادل ٠.٢٨٧ عند مستوى دلالة ٠.٩١٦، وأخيرا قيمة ف في المحور الثالث فهي تعادل ١.٠٦٢ عند مستوى دلالة ٠.٤٠٣ وهي قيم جميعها غير دالة إحصائيا.

وعليه فإننا نقبل الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في أي من محاور البحث.

خامسا: اختبار الفروق وفقا لسنوات الخبرة:

الفرض البحثي : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات إفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة في أي من محاور الدراسة.

الفرض البديل: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في إجابات إفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة في أي من محاور الدراسة.

جدول رقم (١٤) **يبين اختبار الفروق وفقا لسنوات الخبرة**

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المحور الاول	بين المجموعات	1.078	4	.269	.781	.546
	داخل المجموعات	10.346	30	.345		
	الإجمالي	11.424	34			
المحور الثاني	بين المجموعات	1.164	4	.291	1.481	.236
	داخل المجموعات	5.305	27	.196		
	الإجمالي	6.469	31			
المحور الثالث	بين المجموعات	.455	4	.114	1.205	.330
	داخل المجموعات	2.738	29	.094		
	الإجمالي	3.193	33			

يتضح من خلال الجدول رقم (١٤) أن قيمة ف في المحور الأول تعادل ٠.٧٨١ عند مستوى دلالة ٠.٥٤٦ وهي قيمة غير دالة إحصائيا، كما إن قيمة ف في المحور الثاني تعادل ١.٤٨١ عند مستوى دلالة ٠.٢٣٦ وهي قيمة غير دالة إحصائيا، ونجد إن قيمة ف في المحور الثالث تعادل ١.٢٠٥ عند مستوى دلالة ٠.٣٣٠ وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

وعليه فإننا نقبل الفرض البحث القائل بعدم وجود فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على أي من محاور الدراسة وفقا لسنوات الخبرة.

الفصـــــــل الخامـــــــس

اولا: النتائج

ثانيا: التوصيات

النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا : أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في المحور الاول من الاستبانه المعبر عنها مدي تاثير الإجراءات المتبعه من قبل المراجع للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية حيث كانت قيمة (ف المحسوبة) تعادل . 750 مستوى دلالة . 530 وقيمة غير دالة إحصائية

ثانيا : أظهرت نتائج الدراسة أيضا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيةٌ في المحور الثاني من الاستبانة المعبر عنها دور الحوكمة في تعزيز دور المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية استنادا إلى قيمة (ف المحسوبة) حيث بلغت 2.275 بمستوى دلاله . 102 وهي قيمة غير إحصائياً.

ثالثا : أظهرت نتائج الدراسة في المحور الثالث الذي نص على مدى تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية
وجد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (ف المحسوبة 3.350) عند مستوى دلالة 032. في إجابات أفراد العينة بمعنى مدى اهتمام البنوك بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وذلك من أجل مواكبة التطورات السريعة في أعمال البنوك بشكل عام ، ثم إن البنك المركزي يتولى مهمة المراقبة على الجهاز المصرف ، وأن هناك بعض البنوك تلجأ إلى التعاقد مع طرف خارجي للقيام بهذه المهمة .

رابعا : أيضا أشارت الدراسة إلى الفروق بين ذوي الفئات العمرية الأصغر والفئات العمرية الأكبر ، ونجد أن الفئات العمرية الأكبر هي الأكثر موافقة على تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.

خامسا : أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية . 05 وفقا للتخصص العملي والمؤهل العلمي وأن إجابات العينة متسقة فيما بينها .

سادسا : كذلك عينة الدراسة سنوات الخبرة لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية ف إجابات أفراد العينة عند مستوى دلالة 50.

سابعا : نلاحظ أنه مستوى الدلالة عند التخصص العمل ف المحور الأول (تاثير الإجراءات المتبعه من قبل المراجع للحد من الأخطاء والتلاعب بالقوائم) هي 369. ومستوى الدلالة عند المحور الثاني (دور الحوكمة في تعزيز دور المراجعة الداخلية والحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية) كانت 916 . أما مستوى الدلالة عند المحور الثالث (تاثير صلاحيات المراجع الداخلي والمعوقات التي يواجها في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية) كانت 403.

ثامنا : علية فإننا نقبل الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على أي من محاور الدراسة وفقا لسنوات الخبرة حيث كان مستوى دلالة المحور الأول .٥٤٦ ، ومستوى دلالة المحور الثاني 236. ، ومستوى دلالة المحور الثالث 330.

التوصيات

من خلال النتائج توصلت الدراسة الي أهم التوصيات:

١- توعية المراجعين بمسؤوليتهم نحو اكتشاف أعمال الغش التي تهدد استمرارية المنشأة في مزاولة نشاطها .
٢- ضرورة قيام الجهات المختصة بعقد دورات تدريبية في جانب التنبؤ بالفشل المالي لتجنب الافلاس المبكر .
٣- نشر الوعي باهمية التدقيق الداخلي في القطاعات المختلفة بشكل عام والبنوك بشكل خاص.
٤- ضرورة اصدار قوانين ومعايير محلية في الجمهورية اليمنية تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة وتحدد مسؤوليات المراجعين تجاه المنشأة.
٥- ضرورة التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والخارجي للاستفادة من عمل المدقق الداخلي وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق وتوفير للوقت والجهد الذي يبذلة المدقق الخارجي وهذا سوف يخفض التكاليف التي تتكبدها الادارة.
٦- نوصي مكاتب المراجعة بالعمل على تدريب وتأهيل الكوادر والاطلاع على كل جديد من معايير المراجعة المطلوبة.
٧- ضرورة أن يكون المدقق الداخلي يتمتع بصلاحية لا تفوض لكثير من الأقسام في المنشأة.
٨- ضرورة اتصال وتفاعل المدقق بشكل مباشر مع مجلس الإدارة لتناقش المسائل المتعلقة بأعمال المنشأة.
٩- يجب على الموظفين بالمنشأة مراعاة السياسات والإجراءات المرسومة والمتبعة.
١٠-ضرورة ان يكون المراجع ذو شخصية محترفة ومتخصصة مهمته تزداد تعقيدا من فترة لأخرى لتعقد عالم الأعمال اليوم.
١١- ضرورة القيام بتخطيط عملية المراجعة بشكل كفء وفعال قبل القيام.
١٢-يجب أن تعمل المراجعة الداخلية على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية ووضع التوصيات اللازمة بشأن المراجعين الداخليين.
١٣-ضرورة تطبيق نظام حوكمة الشركات في المنشآت وخاصة المالية منها وتوزيع السلطات والمسؤوليات داخل المنشأة.
١٤- يجب أن يكون هناك علاقة تعاونية بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية لتوفر الاستقلال في الفحص والتقرير.
١٥- ضرورة ملائمة أتعاب المراجعين للمهام التي يقومون بها تجاه المنشآت للحد من الأخطاء والتلاعب.
١٦-ضرورة قيام المراجع بالإفصاح التام و الكاف في القوائم المالية وأية حالة غش مشتبه بها.
١٧-يجب أن يكون المراجع الداخل ذو تؤهيل علم وحاصل على درجة بكالوريوس تجارة قسم محاسبة.
١٨-يجب على المدقق أن يبلغ عن أي حالة غش مرتكبة أو وجود غش شك إلى الجهات المختصة.
١٩-ضرورة تجميع ومعالجة البيانات بصورة صحيحة والتقدير الصحيح في الحقائق وتطبيق المبادئ المحاسبية من حيث القياس والاعتراف والإفصاح.
٢٠-ضرورة وجود علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية فكلاهما كمل بعضهما.
٢١-ضرورة اتصاف المدقق بالاستقلالية والموضوعية في تأدية مهامهم وتنفيذ مسؤولياتهم بدقة وفعالية.
٢٢-يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية في نشاطه تجاه المنشأة وإبداء رأية بحيث يكون ذا تأكيد معقول وليس مطلق بخلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية أو الغش .

المراجع

اولا:القرآن الكريم

١. سورة الاسراء – الاية: 85 ،

ثانيا : المراجع باللغة العربية

١- الاتحاد الدولي للمحاسبين" .اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة -" معيار التدقيق الدولي رقم 240 مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق،(2003)

٢- الاتحاد الدولي للمحاسبين(الاتحاد الدولي للمحاسبين"اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة -" معيار التدقيق الدولي رقم 240 مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق(2007) .

٣- ابراهيم اسحاق انسيان ،دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل الحكومة، دراسة رسالة ماجستير تم النشر في ،٢٠١٠ فلسطين .

٤- ابراهيم رشوان حجازي ، الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات ، (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٩٧م)،.

٥- إبراهيم شداد، مسؤولية مدقق الحسابات عن الغش والخطأ من الناحيتين القانونية والمهنية" ، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونين الأردنيين، العددان 42/41، آذار.(2000) .

٦- ابراهيم عثمان شاهين ، التأهيل العلمي للمر اجع الجمعيه العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة ، المؤتمر العلمي الثالث ،١٩٩٤ الداخلي في القرن الحادي والعشرين ، (الاسكندرية : م.)

٧- احمد نور ، مراجعة الحسابات ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ،١٩٨٤م)،

٨- جعفر عثمان الشريف ، مراجعة الحسابات ،(الخرطوم : ب.ن ديسمبر ٢٠١٠)،.

٩- حسين أحمد دحدوح، مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه،د مشق:جامعة دمشق للعلوم لاقتصادية والقانونية، 2007 م.

١٠- حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،(1999)،

١١- حسين القاضي وآخرون ، التدقيق الداخلي ، (دمشق :د. ن، ٢٠٠٨م)،

١٢- خالد امين عبدالله، علم تدقيق الحسابات ،دار وائل للنشر،2004، ص299 .

١٣- زهير إبراهيم الحدرب ، "علم تدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، 2010،

١٤- سامح محمد رضا أحمد ، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية" ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض :السعودية،2010

١٥- سامي محمد الوقاد، ولؤي محمد ديان ، تدقيق الحسابات"(1) ، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان،2010،

١٦- سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.

١٧- شيرين مصطفى الحلو، دراسة تطبيقسة لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، رساله ماجستير غير منشوره،الجامعه الاسلاميه، كليه الدراسات العليا، 1433_2012.

١٨- عائشه بالعلم ،دراسه ميدانيه_دور التددقيق في تحسين الاداء المالي،(2015_2014)

١٩- عباس تمسه سورين الطاهر، دور المراجعة الداخلية في حماية الأصول وتقويم كفاءة وفعالية الأداء في المصارف التجارية :رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، (2012).
٢٠- عبد الفتاح الصحن ، احمد نور ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، (الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر ،٢٠٠٢).

٢١- عبد الفتاح محمد الصحن – كمال فهيم أبوزيد ، المراجعة علماً وعملاً ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ، ١٩٩٣م).
٢٢- عبد الفتاح محمد الصحن – احمد كدر ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعية ، ٢٠٠٣م).
عصام الدين محمد متولي ، المراجعة (١) ، (الخرطوم :دار جامعة السودان المفتوحة ، ٢٠٠٣م).
٢٣- علي عبد القادر حسن الذنيبات ،تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية ،المكتبه الوطنية ، عمان،2006.
٢٤- علي محمد موسى د. مصطفى ساسي فتوحة قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد، كتاب تخصيص قطاع المراجعه ودورة ،مصر:القاهره ٢٠١٠.
٢٥- علي محمد موسى واخرون- كلية الاقتصاد- الزاوية جامعة الزاوية العدد الثامن عشر يناير ٢٠١٠ص٦٣
٢٦- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المع اصر الناحية النظرية" ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر :عمان، 2006 .

٢٧- غيات الشنواني،: دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع التطبيق على قضايا محكمة الأمن الاقتصادي بدمشق، رساله ماجستير ،جامعه دمشق: سوريا،2004.
٢٨- محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ب ط(ب م :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 م) .

٢٩- محمد جمال عبد القادر النزلي، ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالهماجستير، جامعه الشرق الاوسط للدراسات العليا، الاردن2004.
٣٠- محمد حسن عبد الجليل صبحي ، التعاقد الخارجي بالمراجعة الداخلية او الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، دراسة تحليلية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الاول ، يناير ٢٠٠٠م ، المجلد الثاني والعشرون.
٣١- محمد الرملي احمد عبد الله ، اطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة سوهاج ، جامعة اسيوط ، المجلد الثامن – العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٩٤م .
٣٢- محمد السيد الجزار ، المراقبة الداخلية ، دراسة وسائل تحقيق الرقابة الداخلية ورفع الكفاية الانتاجية ،(القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٦٥م).
٣٣- محمود السيد الناغي ، المراجعة في إطار النظرية والممارسة ،ط 2 :المنصورة : مكتبة الجلاء الجديدة ، 1992 م.

٣٤- محمد سعيد الشناوي ، اصول المراجعة ، (بنها :د .ن، ١٩٨٩م).
٣٥- محمد فرح عبد الحليم ، المراجعة الداخلية في المصارف السودانية ، المؤتمر العربي الاول ،القاهرة سبتمبر ٢٠٠٥م.

٣٦- محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي ، المراجعة الخارجية، ب ط (الإسكندرية :الدار الجامعية ، 2002 م) .
٣٧- محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، ب ط (الإسكندرية : الدار الجامعية، 1997 م) .
٣٨- محمد سمير الصبان، و محمد الفيومي ،المراجعة – بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت.
٣٩- محمود شوقي عطا الله ، دراسات وبحوث في المراجعة ، (القاهرة :دار النهضة، ١٩٧٨م).
٤٠- محمد محمود خيري ، اتجاهات التطور في المراجعة الداخلية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٨١م .
٤١- محمد محمود خيري يوسف، دروس وبحوث في المراجعة، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦م).
٤٢- منذروالبدر، جمال المومني ،مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه،2008 .
٤٣- محمود، وآخرون، علم تدقيق الحسابات العملي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر : عمان،2011.
٤٤- معيار المراجعة الامريكي رقم53بين الأخطاء والتلاعب.

٤٥- وجدي حامد حجازي ، اصول المراجعة الداخلية ، (د. م ،دار التعليم الجامعي ، ٢٠١٠م).
٤٦- ١ يوسف محمود جربوع، مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش"، فلسطين في قطاع غزة : فلسطين، 2002

ثالثا :المراجع باللغة الأجنبية

٤٧- Arens, A. Alvin, Elder, J. Randal and Beasley, S. Mark, 2005 Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 10th Ed, .Prentice Hall
٤٨- Moyes, G.H., and Hassan I. 1996. An Empirical Analysis of FraudDetection Likelihood, Managerial Auditing Journal, Volume 11 ,Number 3.

٤٩- Blazek,M.M., "An Empirical Study of Bayesion Decision
٥٠- Theory and Auditor Judgment under uncertainty", PH.D.Dissertatio Arizona State University ,1990

٥١- Lee, B. 1995 . Big Accounting Firms Weed out Risky Clients. The Wall Street Journal, Available at: http://www.bizjournals.com.

٥٢- Ivy Mdemer , Best practicesin Internal Audit , Business finance ,(formerly controller magazine) , November 1999 .

٥٣- MorbimarA.Dittenhofer , InternalAuditiry past , present , the Internal Auditor , June , 1994

٥٤- com.startimes.www

الملحق

الملاحق

الاخ ، الاخت/ المحترم/المحترمة

تحية طيبة وبعد

استمارة الاستبيان التي بين ايديكم هي لغرض جمع البيانات اللزمة لغرض بحث بعنوان (دور المراجع الداخلي في الحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية) وهو بحث تخرج طلاب قسم المحاسبة/ كلية العلوم الادارية علماً ان اجابتكم ستستخدم لاغراض البحث فقط ، ولا حاجة لذكر الاسماء .

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي امام الاجابة التي تختارها :

خصائص المستجيبين :

البيان	فئات	الاجابة
العمر	من ٢٥ اقل من ٣٥	
	من ٣٥ اقل من ٤٥	
	من ٤٥ اقل من ٥٥	
	٥٥ فأكثر	
المؤهل العلمي	دبلوم	
	بكالوريوس	
	ماجستير	
	دكتوراه	
التخصص العلمي	محاسبة	
	ادارة اعمال	
	اقتصاد	
	قانون	
	علوم مالية ومصرفية	
	اخرى	
عدد سنوات الخبرة	اقل من ٣ سنوات	
	من ٣ اقل من ٦ سنوات	
	من ٦ اقل من ٩ سنوات	
	من ٩ اقل من ١٢ سنة	
	١٢ سنة فأكثر	

المحور الاول / ينص على الفرضية الآتية:

الاجراءات المتبعة من قبل المراجع للحد من الاخطاء والتلاعب بالقوائم المالية :

رقم الفقرة	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعاون المراجعة الداخلية والخارجية يساهم في الحد من الغش والخطأ				
2	تعمل المراجعة الداخلية على قياس وتقييم فعالية الرقابة الداخلية للحد من الخطأ والتلاعب في القوائم المالية.				
3	يعتبر المراجع الداخلي تابع لنظام الرقابية الداخلية.				
4	يقوم المراجع الداخلي بتنفيذ مهامه من فحص وتدقيق طوال العام.				
5	يتم تعيين المراجع الداخلي من قبل المنشأة نفسها للحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.				
6	المراجع الداخلي يساعد المنشأة في حماية اصولها وسمعتها واستخداماتها.				
7	يعتبر المراجع الداخلي خط الدفاع الاساسي عن المنشأة وإن فشله فشل المنشأة ذاتها.				
8	تعتبر المراجعة الداخلية اداة لمساعدة الادارة في رفع جودة الاداء والحفاظ على الاصول والحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية				
9	تعتبر المراجعة الداخلية مصاحبة بمعنى وسيلة لمنع الغش تلقائي.				
10	التخطيط لعملية المراجعة بشكل كفء قبل القيام بها سوف يؤدي من الحد الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.				
11	يقدم المراجع تاكيد معقول وليس مطلق بخلو القوائم المالية من الاخطاء والتلاعب				
ثالثا / المحور الثاني / مدى تأثير الحكومة والمراجع الداخلي في الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية					
1	يتم من خلال الحكومة ترجمة اعمال المنشأة وتوزيع السلطات والمسؤوليات داخل المنشأة مما يؤدي في الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.				
2	وضع الضوابط الرقابية هو قلب الحكومة والتي تساعد في الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.				

3	تلعب المراجعة الداخلية دورا أساسا في قيام الادارة بمسؤولياتها المتعلقة بالحوكمة والحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية .				
4	تطبيق المراجع الداخلي للقواعد الحكومية يؤدي الي الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.				
	المحور الثالث / مدى تطبيق المعايير الدولية للمراجعة والمعوقات التي واجها المراجع الداخلي: -				
1	من العوائق التي تواجه مهام المراجع عدم ملائمة الإتعاب التي يتقاضاها .				
2	فشل المراجع الداخلي في المنشأة نتيجة عدم تنمية مهاراته من خلال دورات تدريبية تؤدي الي زيادة الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية .				
3	يمكن ان يتوفر لدى مراجع الحسابات معرفة كافية بمعايير التدقيق الدولية للحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية .				
4	يتم الاتصال بالجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المراجع حول وجود تجاوزات وانحرافات يؤدي للحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية .				
5	انه من واجب المراجع الافصاح عن التلاعب والغش يؤدي للحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية .				
6	يتم تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقا لمؤهلاتهم وخبراتهم السابقة يؤدي للحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية .				
7	يمتلك المراجع الداخلي صلاحيات لا تفوض لكثير من الاقسام في المنشأة .				
8	يجب على المراجع ان يتمتع بالاستقلال النسبي في مباشرة مهامه .				
9	كلما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية زاد احتمال توفر الاستقلال في الفحص والتقرير.				
10	الاستقلالية والموضوعية مكونان مهمان في نشاط المراجع الداخلي الفعال للحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية.				
11 12	يجب ان يتضمن تقرير المراجع النزاهة والاستقلالية والموضوعية لمنع صدور قوائم مالية مضللة. لجنة المراجعة تؤدي الي تعزيز دور المراجع الداخلي الي الحد من الاخطاء والتلاعب في القوائم المالية				